

كتاب المناظرة بالأوراق

ابن قاضي الجبل

٢١٦٣
م . ق

المناقلة بالأوقاف وما وقع منها من النزاع

والخلاف ، تأليف ابن قاضي الجبل ،
أحمد بن الحسن - ٧٧١ هـ .

بخط سليمان بن عبد الرحمن الصنيع ١٣٥٨

٢٧ ق ٢٣ س ٣٤ × ٢٣ سم

٧٧٠

نسخه جيدة ، خطها نسخ حديث ،
بأشائها طيارات

معجم المؤلفين ١ : ١٩٤

١ - المعاملات ، الفقه الاسلامي وأصوله

أ - المؤ
النسخ
ف ب - الناسخ ج - تاريخ

كتاب المناقلة بالآوقاف

وما وقع فيها من النزاع والخلاف

تأليف الشيخ العلامة جمال الإسلام صدر

الأئمة الأعلام أبي العباس أحمد بن الحسن

ابن عبد الله بن أبي عمر محمد بن أحمد بن محمد

ابن قدامة المقدسي شيخ المناقلة

شرف الدين المولود ٦٩٣هـ

والتوفي ٧٧١هـ رحمه الله

تعالى واسكنه

فسيح جناته

وسائر أئمة

الإسلام

ف ٥١٨
١٢٩٩١٢١٩

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب <u>كتاب المناقلة بالآوقاف</u> الرقم <u>٧٧٠</u>
اسم المؤلف <u>أحمد بن الحسن ابن قدامة المقدسي</u>
تاريخ النسخ <u>١٢٧٧</u>
عدد الأوراق <u>٢٧</u> القياس <u>٢٤٨٤</u>
ملاحظات <u>فقرة</u> <u>٥١٦</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الفقير أحمد بن الحسن بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي
 الحنبلي أما بعد حمد الله على سوابق النعماء ولو احق الآلاء حمدا يقتضى
 المرید من العطاء والصلاة على سيدنا محمد الذي بشر من استجاب بغاية
 المأمول وانزل عليه في الكتاب فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول
 وكان الرد الى الله ردا الى كتابه والرد الى الرسول ردا الى ما ظهر من شرف
 فعله وشريف خطابه وينتظم في ذلك ما استنته الأئمة من اصحابه لاسيما
 اذا كان صادرا عن أحد الأربعة الخلفاء الذين يقتدى بهم كالاقتداء
 بنجم السماء في خاد من الظلماء فهذه اشارة مختصرة وقاعدة ميسرة قائمة
 ومفصلة بالمقال في مسألة المناظرة والاستبدل بالأوقاف والافضاح
 بما وقع فيها من النزاع والخلاف وتحقيق القول بكونها من مذهب الامام
 أحمد رحمه الله عليه فيما ظهر من نصه وقيس عليه وذكر من أفتى بها من
 الأئمة وفاء بتسويةها من مجتهدي الأمة اقتضتها على وجه الاختصار
 والتحرير من مؤلفي الكبير اقتضى تسطيرها من استشرفت نفسه الزكية
 الى الوقوف على المعاهد الشرعية ليجمع الى المجاهدة بالسيف واللسان المظاهرة
 بالحجة والبيان والله سبحانه المسؤول الهداية الى نهج الصواب وان يفتح
 لنا من رحمته كل باب انه تعالى ولي الاصابة وحقن بالاجابة وهو حسبي
 ونعم الوكيل وجعلتها خمسة مناهج - .

المنهج الأول في ذكر من قال بها اعني المناظرة بالوقف وما يتبعها غير الامام أحمد من العلماء
 المنهج الثاني في ذكر كلام الامام في ذلك ونصوصه فيه وما اقتضاه قوله وقيس على مذهبه
 المنهج الثالث في اقامة الدلائل على ذلك - .

المنهج الرابع في ايراد ادلة المنازعين والجواب عنها - .
 المنهج الخامس في ذكر فوائد تتبع هذه المسألة متعلقة بالأوقاف والله الموفق

المنهج الاول

أخرج ابن سعد عن مجاهد انه قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه من رعى معونة المعاص حسان ؟
 فقال ابو هريرة (عنه) بن حنبل السهمي عنه ما امر المؤمنين قدرته الى الباب

في فتاوى قاضي خان ج ٣ ص ٢٩٦ ولو كانت الارض متصلة بيوت المصر ويغيب الناس في استجار بيوتها
 ويكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والنخل كان للقيم ان يبنوا فيها بيوتا ويؤجرها لان الاستغلال
 بهذه الوجه يكون النفع للفقراء وروى عن محمد رحمه الله ما هو فوق هذا قال : اذا ضعفت الارض الى

في سنة ٧٧٠ توفي قاض القضاة بهر الدين

الحسين بن محمد بن سليمان بن حمزة بن أحمد

وفى ٧٧١ توفي قاض القضاة الخابطة عز الدين

محمد بن قاض القضاة سليمان بن حمزة بن أحمد

ابن عمر بن أبي عمر المقدسي ثم الصالح النبل

في ٧٧١ توفي قاض القضاة جمال الدين أبو عبد الله

عبد الله بن الشيخ زين الدين عبد الرحيم بن علي بن عبد الله

السلطان السلي قاض القضاة دمشق بالقاهرة وهو من أبناء

سبعين سنة وكان رحمه الله عالما فاضلا سمع بالاسكندرية

مصر واثم واضع القوانين واياها جيان وغيرهما

في نيابة الحكم به دمشق واستقل بالقضاة أكثر من عشرين سنة

من بين مشهورين محمود فخر الدين قاض خان الارزجندی الفغانى مات

النفقة من رعاياه ٩٩٠ نظر طبقات الخفيع للفرش والكنوز

من الدين بن الناصح فهو محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن الناصح

رحمن المعروف بقاض الدين كان من رؤساء المشتقين اثنى عشر سنة

مات في ٧٧٥

الدواحي
ابراهيم النجاشي

ارسلوا رجال يرجع الببل
للرياض ستوجه ونمرك

على الحياط $\frac{44}{20} \times 36$

الدوا دعى
ابراهيم النجاشي

ارسلوا رجال يرجع
البل للرياض ستوجه
و نمركم

على الخياط $\frac{٤٤}{٢٥} \times ٤ = ٤٦$

قال ابراهيم النجاشي في شرح صحيح مسلم
علم ان سفاية العباس من حق لال العباس
من العباس من الجاهلية وافرعا النبي صلى الله عليه وسلم
في لال العباس ابد

فنادى خاضعان ج ٢٠٩٤ وروايت اخرى
علم بيوت مصر برغب ان سائر استلجى رطل بيوتكم
ليكون غلة ذل في خوخ غلة الزرع والخل مما للفقير
بينكم بيوتكم وخواجرها لان الاستقلال بهذا الوجه
وهو انفع للفقراء وروى ما مرر عليه ما هو فوق هذا
لا ان تضعه الارض الخ

المنهج الأول في ذكر من قال بالاستبدال من العلماء وما يتبع ذلك
 فنقول: المناقلة والاستبدال بالأوقاف إما أن يكون حالة تعطل الوقف
 عن الانتفاع به أم لا فإن كانت حالة تعطله فهي كبيعته تلك الحالة بل أولى
 ولا ينافي فيها من يسوغ بيعه تلك الحالة وإن كانت مع عدم التعطل المصلحة
 للوقف أو أهله مرجوحة في إيقاع عقد الاستبدال فهذا العقد باطل غير
 مَسْوَغ لعدم رجحان الحظ لجهة الوقف في ذلك وكذلك إن كانت لاراجحة
 ولا مرجوحة وكذلك نقل بعض العلماء الإجماع على أنه لا يجوز بيع درهم
 خالص بدرهم خالص إذا كان ذلك من مال اليتيم لعدم ثبوت المصلحة في هذا
 التصرف وانتفاء الرجحان في هذا العقد قلت وكذلك ينبغي أن يكون في مال
 الوقف إذا لم يكن في ذلك مصلحة مطلوبة وإن كانت المصلحة راجحة للوقف
 وأهله في إيقاع عقد المناقلة والاستبدال فهذه سائغة في مذهب الإمام
 أحمد رحمه الله عليه كما نذكره من نصوصه ورموزه فيما بعد إن شاء الله تعالى
 وليعلم أولاً أن هذه والحالة هذه ليست مما اختص بتسويةها مذهب
 الإمام أحمد بل قد نص على جوازها غيره من الأئمة كابن يوسف رحمه الله
 في السير الكبير والفتاوى وغيرها قال أبو يوسف يجوز الاستبدال
 بالأوقاف وكذلك ذهب إليها وحكم بها القاضي أبو عبيد بن حريويه
 قاضي مصر وصاحب أبي ثور وقد عده أبو محمد بن حزم من مجتهدي الأمة
 وكان أبو جعفر الطحاوي صاحبها وكان يميل إلى مذهب الشافعي وأحمد
 وأبي ثور ونحوهم وسأله بعض أصحابه يوماً عن هذه المسألة ومن قال بها
 فقال لو لم يقل بها إلا إمامك لكان كافياً يعني نفسه وقد ذكرها قبله أبو ثور
 رحمه الله وذكر قاضي خان رحمه الله في فتاويه بعد أن ذكر مسائل تتعلق بمصالح
 الأوقاف من الإجارة وغيرها وأنه إذا ظهرت المصلحة في إجارة أرض
 البستان للعمارة والبناء جازت إجارته لذلك وقد روي عن محمد بن ماهر فوق

ذلك

الد

الـ

للـ

استرجع

ذلك قال اذا ضعفت الأرض الموقوفة عن الاستغلال والقيم ينقص
 الناظر يجد بثمنها أرضاً أخرى هي أنفع للفقراء وأكثر ربحاً كان له أن يبيع
 هذه الأرض وليشتري بثمنها أرضاً أخرى هي أنفع للفقراء وأكثر ربحاً جوزه
 رعة الله انتهى كلام القاضي قلت وهذا النص من محمد رحمه الله قد يكون
 ظاهراً في تسويغ المناقلة عند رجحان المصلحة فانه جوزه لضعف الأرض
 عن الاستغلال مع قوله يجد أرضاً هي أنفع للفقراء فدل على ثبوت المنفعة
 في الأرض وأن رجحان هذه مسوغ لعقد البيع على تلك الأرض الموقوفة
 وأيضاً فقوله ضعفت ظاهراً في نقص الربح وبقاء أصل النفع. وفي
 كتاب الفتاوى لتلميذ ظهير الدين سئل شمس الأئمة الخواري عن اوقاف
 المسجد اذا تعطلت وتعذر استغلالها هل للتولي ان يبيعها ويشترى
 مكانها أخرى قال نعم قلت وهذا الافتاء مختص بحالة التعطل وهي
 مسألة لم يختص بها الامام أحمد أيضاً فقد سوغها جماعة من الأئمة
 فقد جوز بيع الوقف عند تعطله ربيعة رواه ابن وهب عنه وهو أحد
 الروايتين عن مالك روى ابو الفرج عن مالك لا يباع الحبس وقال في
 موضع الا ان يخرب وفي رسالة ابي محمد في الربيع الخرب الحبس لا بأس أن
 يعادض به وكذلك ذهب بعض أصحاب الشافعي الى بيع الدار الموقوفة
 اذا تعطل نفعها واماد واب الحبس فتباع عند أصحاب الشافعي في الظاهر
 الوجهين وقيل ان البيع هو المنصوص ولهم في آلة الوقف كاختسابه اذا
 تعطلت وجه بمساع بيعها وسوغوا نقل آلة المسجد اذا تعطل الانتفاع
 به بخراب المحلة ونحوه الى مسجد آخر ولم يخرجوا الأول عن كونه وقفاً وكذلك
 سوغ كثير من أصحاب مالك وغيرهم كبعض الحنفية أن يؤخذ من الطريق
 المسجد ومنه لها اذا احتيج الى ذلك قال أصحاب مالك واذا كانت
 الدور المحبسة حول المسجد فما احتاج المسجد الى سعة فلا بأس أن يشتري

الربيع

ع

دور الحبس لتوسع بها المسجد والطريق لأنه نفع عام أهم من نفع
 الدار المحبسة قاله ابن حبيب عن مالك نفسه ثم اختلف أصحاب مالك
 هل ذلك مختص بالمجامع الكبار كجامع الأمصار أو عام في كل مسجد
 على قولين لهم فقصره على المساجد الكبار كابن الماجشون ومطرف
 وابن الحكم وأصيح وقال الباغي أما على تجوز مالك في الطريق فيصح
 ذلك في مساجد القبائل قال ابن رزقون وعن مالك في النوادر ان ذلك
 في كل المساجد وفي كتاب ابن حبيب وقد ادخل في مسجد رسول الله صلى
 عليه وسلم دور محبسات كانت حوله واختلف المتأخرون من المالكية اذا
 أبوا من بيعها للمسجد هل يؤخذ منهم بالقيمة فهراً على قولين مشهورين
 عنهم قلت هذا كله مع عدم شرط يصدر من الواقف حالة الوقف
 أما لو شرط في حالة وقفه ان له بيعه متى شاء فقد نص أحمد على بطلان
 هذا الشرط وقال ليس هذا وقفاً وهو قول الشافعي وغيره وذهب ابو يوسف
 الى صحة هذا الشرط وان للواقف بيعه ونقض الوقف ذكره عن أبي يوسف
 غير واحد وحكاها الامام أحمد عنه في رواية ابن داود ذكره ابو داود في
 مسأله عن أحمد قلت وهو قول اسحاق بن راهويه الامام ذكره اسحاق بن
 منصور الكوسج في مسأله التي جمعها من كلام أحمد واسحاق قال اسحاق
 وان شاء ان يشترط في وقفه أن له بيعه متى شاء صح شرط ذلك قلت وهو
 مذهب الشيعة ذكره الشريف المرتضى في كتاب الخلاف وحكاها ابن عقيل
 في القنون وان شرط الواقف ان الوقف يباع عند تعطله فهذا شرط
 صحيح عند من يجوز بيعه عند التعطل من غير شرط فما زاده الشرط الا
 تأكيداً وذكر القاضي ابو يعلى أنه اذا شرط هذا فهو باطل قال لأنه غير ممتنع
 أن يكون الحكم متسلطاً عليه عند الاطلاق فاذا شرط فسد كما اذا شرط في
 العقد ان يطلقها في وقت بعينه فالشرط باطل وفي النكاح قولان قال

صاحب

[بعضهم]



٦
صاحب المحرر في شرح الهداية وعندى أن ما ذكره القاضي خطأ قلت
وزهد اسحاق بن راهويه إلى أن للإنسان أن يشترط في وقفه أنه إن شاء
ارتجاعه ارتجعه قال اسحاق وإن أحب أن يدا أن يرجع فيها رجح فليكتب
ذلك ويشترط وسأحكى كلامه في المنهج الخامس إن شاء الله تعالى .
المنهج الثاني في ذكر كلام الإمام في الاستبدال وبيع الوقف ونقل
المساجد وما اقتضاه قوله وقيس على نصوصه ويدل على مذهبه
في الوقف ما ذكره من نصوصه وإيمائه أن من مذهبه في الوقف
تغييره وتبديله وتحويله وإزالته عن هيئته ووضع شرط بالمصلحة
الراجعة للوقف وأهله ومرتبطة بالوجه الأول في فعله ويعرف ذلك
من وجوه أحدها أنه نص على نقل المساجد عند رجحان المصالح كما ذكره
قال الإمام أبو بكر ثناء اللال ثناء صالح بن أحمد ثنا أبي أحمد بن حنبل ثنا
يزيد بن هارون ثنا المسعودي عن القاسم قال لما قدم عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه على بيت المال كان سعد بن مالك قد بنى القصر واتخذ مسجداً
عند أصحاب التمر قال فنقب بيت المال فاخذ الرجل الذي نقبه فكذب إلى
عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكذب عمر أن لا تقطع الرجل وأنقل المسجد
وأجعل بيت المال في قبلته فإنه لن يزال في المسجد مصل فنقله عبد الله
فخط له هذه الخطه قال صالح قال أبي يقال إن بيت المال نقب من مسجد
الكوفة فجعل عبد الله بن مسعود المسجد بموضع التمارين في موضع
المسجد العتيق قال صالح وسألت أبي عن رجل بنى مسجداً ثم أراد تحويله
إلى موضع آخر قال أن كان الذي بنى المسجد يريد أن يحوله خوفاً من لصوص
أو يكون موضعه قد زللاً بأس أن يحوله يقال أن بيت المال نقب وكان
في المسجد فحول ابن مسعود المسجد قلت وشروط القاضي في قوله قدراً
أن يكون قدراً تمنع من إتيان المسجد وليس هذا الشرط في كلام الإمام
أحمد

قدراً

٧
أحمد رحمه الله قال أبو بكر ثناء محمد بن علي ثناء أبو يحيى ثناء أبو طالب سئل
أبو عبد الله أحمد بن حنبل يحول المسجد قال إذا كان ضيقاً لا يسع أهله
فلا بأس أن يحول إلى موضع أوسع منه قال أبو بكر وحده ثناء محمد بن علي
حدثنا عبد الله بن أحمد قال سألت أبي عن مسجد خرب ترى أن تباع
أرضه وينفق على مسجد آخر أحدثوه قال إذا لم يكن له جيران ولم يكن
أحد يعمره فلا أرى بأساً أن يباع وينفق على آخر قال أبو بكر ثناء محمد بن
عبد الله ثناء أبو داود قال سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن مسجد فيه خشبتان
لهما قيمة وقد شعث وخافوا سقوطه أتباع هاتان وينفق على المسجد ويبدل
مكانهما جذاً عن قال ما أرى به بأساً وأحج بدواب الحبس التي لا ينفع بها
تباع ويجعل ثمنها في الحبس قال القاضي وقال أبو بكر في كتاب القولين
وقد روى علي بن سعيد عن الإمام أحمد أن المساجد لا تباع ولكن تنقل
ألها قال أبو بكر وبالسبع أقول يعني ما نص عليه في رواية عبد الله
من تسويغ البيع قال لأجماهم على جوار بيع فرس الحبس وقال
صالح في مسائله قلت لأبي المسجد يخرب ويذهب أهله ترى أن يحول
إلى مكان آخر قال نعم قلت المسجد يحول من مكان إلى مكان فقال إذا كان
يريد منفعة الناس فعم والافلا بن مسعود قد حول الجامع إلى المسجد
من التمارين فإذا كان على المنفعة فلا بأس والافلا إذا كان هذا نصه
على نقل المساجد عند رجحان المصالح بحيث يسوغ ذلك تارة لعللة قدارة
طريقه وتارة لأجل ضيق المسجد بأهله مع إمكان أن يبني إلى جانبه مسجد
آخر وتارة خوفاً من اللصوص فقد جوز ذلك لهذه المصالح المقتنصة
من التحويل مع كونها أوقافاً معتبرة كان هذا قاطعاً من نصه لا محالة
وحيث اعتمد في نصه على ما رواه عن عمر رضي الله عنه من أمره بنقل المسجد
وصار موضعه سوقاً للتمارين وهذا من أعظم المناقلات ولا يقال لنقل المسجد
لا يدل

لا يدل على خروج الأول عن كونه مسجداً لأنه يقال هذا اعتراض ضعيف
لأنه زال عن الأول مسمى المسجد فحيث أمر عمر رضي الله عنه لابن مسعود
بنقل المسجد فقد تضمن ذلك زوال كون المنقول مسجداً وانتقال عرصته
إلى حكم آخر يحققه وجهان أحدهما أن المسجد الذي نقله ابن مسعود
صار موضعه سوقاً للتجارين وهذا يحيل بقاء عرصته الأولى على حكم المساجد
لثاني اجتماع الأسواق مع المساجد كما هو معروف الثاني أن أصحاب أحمد
سوغوا بيع المسجد لعله ضيقه كما نذكره من أقوالهم فيما بعد أن شاء الله
تعالى ومحال أن تبقى حقيقة المسجد وفقاً بعد بيعه الوجه الثاني أن الإمام
أحمد لا خلاف عنه في مذهبه يجوز بيع الأوقاف غير المساجد عند تعطل
منافعها ونقل عنه كما تقدم المنع من بيع عرصات المساجد وإن كان خلاف
المشهور عنه فإذا انص على نقل المساجد لهذه المصالح كان غير المساجد أولى
وأرجح بثبوت المناقله عند رجحان المصلحة في ذلك الوجه الثالث أنه
إذا جاز نقل المساجد والمساجد بحال الطاعات ومواضع الصلوات
والقربات كان غيرها من الأوقاف أولى الوجه الرابع أن المناقله بالوقف
المستغل أولى من نقل المساجد وبيعها عند التعطل لها لأن المسجد محتج
عنه شرعاً ويقصد الانتفاع ببيعته فلا يجوز إجارته ولا المعاوضة عن
منفعته بخلاف وقف الاستغلال فإنه يجوز إجارته والمعاوضة عن نفعه
وليس المقصود أن يستوفي في الوقوف عليه منفعته بنفسه كما يقصد مثل
ذلك في المسجد ولأنه حرمة شرعية لحق الله كما للمساجد فإذا جاز ذلك في
المساجد فغيرها أولى الوجه الخامس قال القاضي أبو يعلى قال الإمام أحمد
في رواية أبي داود في مسجد أراد أهله أن يرفعوه من الأرض ويجعل تحته
سقاية وحوانيت فامتنع بعضهم من ذلك فينظر إلى قول أكثرهم ولا بأس
به قال وظاهر هذا أنه أجاز أن يجعل أسفل المسجد حوانيت وسقاية

قال القاضي

قال القاضي وليس بممتنع على أصلنا جواز ذلك إذا كان فيه مصلحة لأننا نجز
بيعه ونقله إلى موضع آخر قال وقد قال أحمد في رواية بكر بن محمد في مسجد ليس
بمحصرين عن الكلاب وغيرها وله منارة فوخص في نقضها ويبيح بها حائط المسجد
قلت ونصه هذا في جعل أسفل المسجد حوانيت فظاهر في اتباع سنن المصلحة
في تغيير هيئة الوقف وتحويله عن وصفه والمناقله به فإنه موع بشرط النظر
إلى أكثرهم جعل سفله سقاية للماء وحوانيت الباعة وإن رفع المسجد إلى أعلاه
ويخرج سفله عن كونه مسجداً وهذا حقيقة المبادلة والنقل والاستبدال
فإن ذات السفل كانت مسجداً فصارت سوقاً وهو موارز لأمر عمر رضي الله عنه في
نقل المسجد وصيرورة عرصته سوقاً للتجارين والنص ظاهر بهذا أجداً وإن كان
أصحاب أحمد قد اختلفوا على قولين فمنهم من أخذ بظاهر النص كلقاضي وغيره
ومنهم من تأوله على مسجد أرادوا إحداثه ابتداءً لا على مسجد بني ووقف
ثم غير كما تأوله أبو عبد الله بن حامد وصاحب الفصول وكذلك الشيخ موفق
الدين في كتابه المغني قال القاضي وكان شيخنا أبو عبد الله يعني ابن حامد
يمنع من ذلك ويتأول المسألة على أنهم اختلفوا في ذلك عند ابتداء بناء المسجد
قبل وضعه قال الشيخ موفق الدين وقول ابن حامد أصح وأولى وإن خالف الظاهر
فإن المسجد لا يجوز نقله وأبداله وبيع ساحاته وجعله سقاية وحوانيت
الا عند تعذر الانتفاع به والحاجة إلى سقاية وحوانيت لا تعطل نفع المسجد
فلا يجوز صرفه في ذلك قال ولو جاز جعل أسفل المسجد سقاية وحوانيت لهذه
الحاجة لجاز تخريب المسجد وجعله سقاية وحوانيت ويجعل بدله مسجداً في
موضع آخر فيقال هذا يخالف لنص الإمام ولنصوصه فيما سلف وذلك أن
نصه صريح في أن المسجد أرادوا رفعه وإن بعضهم امتنع من ذلك وقد
أجاب بأنه ينظر إلى قول أكثرهم وحمله على مسجد أرادوا إحداثه ضعيفاً

أحمد

١٠
 أخذها أن الكلام محمول على حقيقته وما عزم على وضعه وإنشائه لا يكون
 مسجد أجماع قبل وضعه وصيرورته وقفا الثاني أنه قال تحت والمعدوم
 ليس له تحت ولا فوق الثالث أن الإمام أحمد قال ينظر إلى قول أكثرهم ولو كان
 في ابتداء الوضع لكان بانيه من ماله المتصرف فيه كيف شاء ولو كان الباقي
 أكثر من واحد لم يكن قول الأكثرين حجة على شريكهم بما اشتركوا في الاهتمام
 بإنشائه وبنائه ولا يجبر أحد على اختيار شريكه في ذلك بخلاف جيران المسجد
 فإن الاعتبار بمصلحة الأكثر منهم الرابع أن لفظ المسألة فيما ذكره أبو بكر جميل
 هذا التأويل أيضا قال أبو بكر قال الإمام أحمد في رواية سليمان بن الأشعث
 إذا بنى رجل مسجداً فأراد غيره أن يهدمه ويبنيه بناءً أجود من الأول
 فإنه يصير إلى قول الجيران ورضاهم إذا اجواهدهم وبناءه وإذا أرادوا أن
 يرفعوا المسجد من الأرض ويعمل في أسفله سقاية فمنعهم من ذلك مشايخ
 ضعفاء وقالوا لا نقد رأن نصعد فإنه يرفع ويجعل سقاية لا أعلم بذلك
 بأساً وينظر إلى قول أكثرهم فقوله وإذا أرادوا أن يرفعوا المسجد هو راجع
 إلى مسجد حقيقي إما المسؤل عنه أو غيره من المساجد الموضوعة الموقوفة
 وهذا نص جلي من كلامه في أن ما سوغ رفعه وجعل أسفله سقاية هو
 مسجد موضوع حقيقي قد وجد ووقف لأمتاً وأوله ابن حامد به من مسجد
 عزم على إنشائه فإن هذا النص لا يجمع التأويل بجماله وقد نص على تبديل
 بنائه بأجود منه وأنه يصار إلى قول الجيران وإن كره الواقف الأول وهذا
 كله يحقق أن النص مقرر على حقيقته وهو الذي يشهد له منصوصات
 الإمام وتعليقاته ثم يقال قول القائل لا يجوز النقل إلا عند تعذر الانتفاع
 عليه وجوه من الكلام أحد ها أن الحجة التي أخرج بها الشيخ موفق الدين
 وغيره على بيع الوقف عند التعطل هي قضية عمر وكتابتها إلى ابن مسعود
 بنقل مسجد الكوفة وذلك المسجد لم يكن متعطلاً وإنما ظهرت المصلحة في نقله
 لما ذكر

١١
 لما ذكر من كون بيت المال نقب فلو لم يكن النقل سائغاً إلا عند التعطل
 لم يكن في الأمر المذكور حجة الثاني أن نصوص الإمام أحمد متظاهرة
 على جواز النقل في غير حالة التعطل أيضاً كما ذكرناه من ضيق المسجد وقذارة
 عمره وغيرها الثالث أن هذا سلب ممنوع لم يذكر على ذلك النص من
 صاحب المذهب ولا حجة يجب التصير إليها بل قد دللت أفعال الصحابة
 ونصوص الإمام على أن ذلك يقع فيه رجحان المصلحة نقله وتحويله وبإدلة
 ونحو ذلك كما ذكرناه عن الإمام من مساعٍ نقله لعله ضيقة بأهله وضيقه لم
 يعطل نفعه بل نفعه باق كما كان ولكن المصلون زادوا وقد أمكن أن يبنى
 لهم مسجد آخر وأن يوسع الذي ضاق وليس من شرط المسجد سعة جميع
 الناس ولا الجيران ومع هذا جواز تحويله إلى موضع آخر لأن اجتماع الناس
 في مسجد واحد أفضل من تفرقهم في مساجد لأن الجمع كلما أكثر كان أفضل
 لما روى أبو داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل مع الرجل
 أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما
 كان أكثر فهو أحب إلى الله وهذا مع مساعٍ أن يبنى مسجد آخر إذا كثرت الناس
 وإن كان قريباً فيما جوزه أحد ومع منعه لبناء مسجد ضار قال أحمد في
 رواية صالح لا يبنى مسجد يراد به الضرر للمسجد إلى جانبه وإن كثرت الناس
 فلا بأس أن يبنى وإن قرب هذا الكلام فمع تجوز بناء مسجد آخر عند كثرة
 الناس وإن قرب جاز تحويل المسجد إذا ضاق بأهله إلى موضع أوسع منه
 لأن ذلك أصلح وأنفع لأجل الضرورة وقول القائل لو جاز تحويل أسفل
 المسجد سقاية وحوادث لهذه الحاجة لجاز تحريب المسجد وجعله سقاية
 وحوادث وجعل بدله مسجداً في موضع آخر فيقال فعل هذا الحاجة هو
 الذي ذكره الإمام أحمد إذا ظهرت المصلحة فيه وهو الذي رواه عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه وعليه بنى الإمام أحمد مذهبه في ذلك فإن عمر بن الخطاب

خرب المسجد الأول مسجد الجامع الذي كان لاهل الكوفة وجعل بدله مسجدا
 في موضع آخر من المدينة وصار موضع المسجد الأول سوق التمارين
 فهذه الصورة التي جعلها الشيخ موفق الدين رحمة الله عليه نقضا
 في المعارضة هي الصورة التي نقلها أحمد وغيره عن الصحابة وبها اخرج
 هو وأصحابه على من خالفهم الوجه السادس قال الامام ابو بكر أحمد بن محمد
 الخلال في الجامع الكبير اخبرني موسى بن سهل حدثنا محمد بن أحمد الأسدي
 حدثنا ابراهيم بن يعقوب عن اسماعيل بن سعيد أنه قال لأبي عبد الله إرأيت
 أن آخر رجل شيئا من الوقف فعتق في بده وتغير عن حاله قال يحول الى مثله
 قال وكذا لك الدابة إذا عجفت وضعفت قلت وهذا نص من الامام أحمد
 يقتضي التحويل والمبادلة لمجرد عتقه وتغيره عن حاله من غير اشتراط
 خروجه عن الانتفاع ارتعطله فهو المبادلة لرجحان المصلحة حقيقة فهذا
 نص الامام الوجه السابع ان قوله رضي الله عنه وكذا الدابة إذا عجفت وضعفت
 نص آخر على المبادلة بالوقف مع عدم تعطله بل لمجرد ضعفه ورجحان غيره فان
 عجفت الدابة وضعفها لا يقتضي تعطيلها فانها اذا كانت حيا وقد ضعفت
 نقل محل نفعها فصار ما لم يضعف ارجح للوقف منها فسوغ الامام ابدالها
 لذلك والله أعلم الوجه الثامن قال الامام ابو بكر أحمد بن محمد اخبرنا محمد بن علي
 ثناهما قال سألت أحمد عن رجل حمل على فرس جعله حبسيا في سبيل الله فكبر
 الفرس وضعف أو ذهب عينه قال لا بأس ببيعه ويجعل ثمنه في فرس آخر
 أو في بعض ثمن فرس فقلت إرأيت ان كان دارا أو ضيعة وقد ضعفوا ان
 يقوموا عليها قال لا بأس أن يبيعوها ويجعلوه في مثله انتهى كلامه قلت
 فقوله فكبر الفرس أو ضعف أو ذهب عينه ثلاثة اسباب سوغ الامام بيع
 الحبس لأجل كل واحد منها وليس فيها ما يقتضي صيرورة الحبس معطلا
 بل كلها مقتضى بيعه المصلحة الراجحة فان كبر أو ضعف أو ذهب عينه
 اقتضى

لقد
فقد قل

المنع
كانت

اقتضى نفعه لا تعطله فجوز الامام بيعه لمجرد نقصه بذلك مع بقاء أصل
 النفع فيه وهذا حقيقة المبادلة لرجحان المصلحة للوقف في ابقائها والامام
 الوجه التاسع قوله إرأيت ان كانت دارا أو ضيعة وقد ضعفوا ان
 يقوموا عليها قال لا بأس أن يبيعوها ويجعلوها في مثله وهذا نص
 من الامام أحمد على جواز بيع الرباع والضيعة الوقف لمجرد المصلحة فانه
 جواز ذلك لضعف أهل الوقف عن القيام بمصلحته فانهم اذا ضعفوا
 عن مصلحته نقص وضعف وكان غيره مما يمكنهم ان يقوموا بمصلحته
 ارجح وأولى فسوغه لذلك وهذا من اظهر نصوصه في هذه المسألة
 الوجه العاشر ان العلماء تنازعوا في الوقف على معين هل هو ملك للموقوف
 عليه أو باق على ملك الراقف أو هو ملك لله تعالى على ثلاثة أقوال في
 مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما وأكثر أصحاب أحمد يختارون أنه ملك
 للموقوف عليه كالمقاضي وابن عقيل والشيخ موفق الدين وأما المسجد ونحوه
 فليس هو ملك لمعين من الموقوف عليهم باتفاق العلماء وإنما هو ملك لله
 وقد قيل بجواز كونه ملكا لجماعة المسلمين لأنهم المستحقون للانتفاع به
 فإذا كان الامام أحمد قد جاز المناقلة بالمسجد لرجحان المصلحة فالمناقلة
 بوقف الاستغلال أولى الوجه الحادي عشر ان الامام أحمد نص على جواز
 وقف ما لا يمكن الانتفاع به الا مع ابداله عينه قال ابو بكر عبد العزيز نقل
 الميموني اذا كانت دراهم موقوفة على أهله ففيها الصدقة واذا كانت
 على المساكين فليس فيها صدقة قلت رجل وقف الف درهم في السبيل
 قال ان كانت للمساكين فليس فيها شيء قلت وقفها في الكراع والسلاح قال
 هذه مسألة ليس فيها شبهة قال صاحب المهر وظاهره جواز وقف
 الاثنان لفرض التنمية والتصرف بالروح كما قد حكينا عن مالك ومحمد
 ابن عبد الله الانصاري فان مذهب مالك صحة وقف الاثنان لفرض
 ذكره



١٤ ذكره صاحب التهذيب وغيره في الزكاة واجبوا فيها الزكاة كقولهم
 في الماشية الموقوفة على الفقراء وقال محمد بن عبد الله الأنصاري يجوز
 وقف الدنانير ولا ينفع بها إلا باستهلاك عينها وتدفع مضاربة
 ويصرف ربحها في مصرف الوقف ومعلوم أن القرض والقراض يذهب
 عينه ويقوم بدله مقامه وجعل البديل به قائما مقامه لمصلحة الوقف
 فإذا سوغ أحمد وقف ما لا ينفع به إلا بأذها ب عينه طلبا للثمنية
 واقتناصا للمصلحة الراجحة فتسويغ المبادلة في الأوقاف التي ليست
 كذلك أولى وأحرى. ومسألة وقف الدراهم فيها نزاع بين أصحاب
 أحمد فكثير منع وقف الدراهم والدنانير كما ذكره الخزي وغيره ولم يذكر وعن
 أحمد نصا بذلك ولم ينقله القاضي ولا غيره إلا عن الخزي ولهم في وقف
 التقدير لأجل الوزن وجهان وقد تأول القاضي رواية الميموني قال
 ولا يصح وقف الدراهم والدنانير على ما نقله الخزي وقد قال الإمام أحمد
 في رواية الميموني إذا وقف ألف درهم في سبيل الله فلا زكاة فيها ولو
 وإن وقفها في الكراع والسلاح فهي مثله ليس فيه اشتباه ولم يرد بهذا وقف
 الدراهم وإنما أراد إذا وصى بألف ينفق على الفرس في سبيل الله فتوقف في
 صحة هذه الرصية قال أبو بكر لأن نفقة الكراع والسلاح على من وقفه وكانه
 اشتبه عليه أين مصرف هذه الدراهم أو كان نفقة الكراع والسلاح على
 أصحابه فيقال الأول أصح لأن المسألة صريحة في أنه وقف الفألم يوص به
 بعد موته ولأنه لو وصى أن ينفق على خيل وقفها غيره جاز ذلك بلا نزاع كما
 لو وصى بما ينفق على مسجد بناء غيره وقوله نفقة الكراع والسلاح على من
 وقفه غير مستلزم بل ممنوع وهو أن شرط الواقف نفقته والألا كان من ربه
 فإن لم يكن له ربح كانت من بيت المال كسائر ما يوقف في الجهات العامة
 كالمساجد إذا تعذر من ينفق عليها لم يكن على الواقف الانفاق والإمام

ما ذكره بالأمم ولله
 إذا كان

١٥ أحمد توقف في وجوب الزكاة في وقف الألف فإنه سئل عن ذلك لأن
 مذهبه أن الوقف إذا كان على جهة خاصة كبن فلان وجبت فيه الزكاة
 عنده في عينه ولو وقف أربعين شاة على بنى فلان وجبت الزكاة في عينها
 في المنصوص منه وهو مذهب مالك قلت وذكر الشيخ في شرح المقنع قال
 وإذا قيل بوجوب الزكاة فينبغي أن يخرج من غيرها لأن إخراج ذات الوقف
 لا يجوز انتهى كلامه. قال الإمام أحمد في رواية مهنا بن وقف أرضا أوقفها
 في سبيل الله لا زكاة عليه ولا [يكون] هذا في السبيل أن يكون إذا جعله
 في قرابته ولهذا قال كثير من أصحابه هذا يدل على أن الموقوف عليه يملك
 رتبة الوقف وجعلوا ذلك إحدى الروايتين عنه وفي مذهبه قول آخر أنه
 لا زكاة في عين الوقف لقصور ملكه اختاره القاضي في المجرد رابن عقيل
 وهو قول أكثر أصحاب الشافعي وإن كان الوقف على جهة عامة كالمساكين
 فلا زكاة فيه عند الإمام أحمد كما تقدم ولا زكاة في ريعه وإن كان على معين
 كقاربه وفقهاء وفقراء معينين ففي ذات الوقف القولان كما تقدم وفي
 زكاة ريعه ثلاثة أقوال في مذهب الإمام أحمد أحدها يزكي كل منه إذا حصل
 في يده خمسة أوسق أو مثله درهم ذكره الخزي والثاني لا زكاة فيه كأصل الوقف
 فيما إذا كان ماشية والثالث أن كان المستحق للوقف فقيرا فلا زكاة عليه ذكره
 الحلواني في كتابه والمقصود هنا أن الإمام أحمد توقف فيما وقف في الكراع
 والسلاح لأن فيه اشتباها إذا الكراع والسلاح قد عينه لقوم بعينهم بخلاف
 ما هو عام لا يعتقبه التخصيص فإن قيل قد شرط كثير من الأصحاب في
 الوقف أنه لا يصح إلا أن يكون في عين يمكن الانتفاع به أو ائتماع بقاء
 عينها كالحجر والعقار والأثاث والسلاح وقد قال الإمام أحمد في رواية
 الأثرم إنما الوقف في الدور والأرضين على ما وقف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وقال فيمن وقف خمس نخلات على مسجد لا بأس به فكيف يصح وقف

ذلك
 ما ذكره القاضي في بيان ما حصل

لا لأن من أمم من

فصل وهذا المأخذ من الامام أحمد في الابدال بالأصلح ظاهرا كراهه ويشهد
 له كثير من النصوص المقدمة عن أحمد ومن اصحابنا من حمل هذا النص
 على غير صورة الابدال للمصلحة وهم فريقان القاضي أبو يعلى والشيخ موفق
 الدين اما القاضي فحمل ذلك على أن ظاهر النص أن أحمد بطل الوقف من
 النقص على اللجام والسرجه لأن الانتفاع بذلك يجرم وليس كذلك الحلي الذي
 استعماله مباح واجاز صرف ذلك في جنس ما وقفه من السرجه واللجام ومنع
 من صرفه في نفقة الفرس لأنه ليس من جنس الوقف وبني الامر في ذلك على
 أن هذه الحلية محرمة وأنه اذا وقف ما يحرم الانتفاع به فإنه يباع ويشترى
 بثمنه مباح الانتفاع فيوقف على تلك كالوقوف تورضة قلت وهذا
 المحمل ضعيف لوجهين أحدهما أنه لو كان الامر في ذلك مبنيا على تحريم هذه
 الزينة لم يقل أحمد هو على ما وقف وأوصى ولو بيع واشترى بثمنه سرجه ولجام
 كان أحب الي فان وقف العين على الجهة المحرمة لا يقال فيها هو على ما وقف وأوصى
 ولا يقال للبيع بل تحريم الوصف يقتضي بطلان الايضاء أصلا ورأسا
 الثاني أنه لو لا أن مقتضى عقد الوقف جواز الابدال للمصلحة لم يحرم هذا
 من نصه كما أنه في البيع والنكاح لما لم يكن مقتضى العقد جواز الابدال لم
 يصح بيع ما لا يحل الانتفاع به ولا نكاح من يحرم وطئها وهذا أشبهه بما لو
 أهدى ما لا يسوغ كونه هديا وكذلك الاضاحي. فصل واما محمل الشيخ
 موفق الدين فإنه جعل ذلك من باب تعطل الوقف فإنه يجوز بيعه وشراء
 مثله فإنه قال رحمه الله اباح أحمد رحمه الله عليه أن يشتري بفضة السرج
 واللجام سرجا ولجاما لأنه صرف لها في حبس ما كانت عليه حيث لم ينتفع بها
 فاشبهه الفرس الحبس اذا عطب فلم ينتفع به في الجهاد وجاز بيعه وصرف
 ثمنه في مثله قال ولم يجوز انفاقها على الفرس لأنه صرف لها في غير جهتها ^{كلاهما}
 فتأول الشيخ النص على هذه الصورة بناء على أصله في أنه لا يجوز ابدال الوقف
 ولا يبيع

أحد

ولا يسوغ بيعه الا عند تعطل نفعه بالكلية قلت وهذا المحمل ضعيف
 ايضا لأن الأوقاف المتعطل نفعها لما كانت منافعتها موجودة كانت
 مباحة ما ذروا فيها وتحريم الوصف في هذه المسألة لو سلم لم يلزم أن يكون
 كالمتعطل بل كان القياس بطلانه لبطلان وصفه وهو لا يمكن من هذا
 النص لقوله هو على ما وقف كما عرف في الكلام على محمل القاضي بل هذا يدل
 على أن وقف الحلية صحيح وهو قول الخزي والقاضي وأبو الخطاب ومن
 تبعه يجعلون في [صحته] استخلافا ويقدر أن المنصوص أنه لا يصح
 قال القاضي فان وقف الحلي على الاعارة والملبس فقد قال في رواية الأثرم
 وحبل لا يصح والكل الحديث الذي روي عن أم سلمة في وقفه قال القاضي
 وظاهر ما نقله الخزي جواز وقفه لأنه يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه وتأول
 قول أحمد لا يصح يعني الحديث فيه ولم يقصد لا يصح الوقف فيه قال
 أبو الخطاب اما وقف الحلي على الاعارة والملبس فجاء على ظاهر ما نقله الخزي
 ونقل عنه [الأثرم] وحبل أنه لا يصح قال أبو قال
 وتجوز له لوقف السرج ا يوافق ما نقله الخزي لكن ابداله
 بما هو ارفع لأهل الوقف افضل عنده ان يشتري بالحلية سرجا ولجاما
 قلت التزاع في وقف الحلية حل هي الحلية التي يسوغ لبسها وقد أدخل
 القاضي في ذلك حلية الدابة في السرج واللجام المفترضين حتى انتزع
 منها جواز وقف حلية الانسان المباحة كما ترى وقد حكى بعض اصحابنا
 كابن حمدان وغيره في هذه المسألة أغني مسألة وقف الفرس بالسرج واللجام
 المنفصلين ثلاث روايات فقالوا وان وقف فرسا بسرج ولجاما مفصلين
 صح نص عليه وعنه تباع الفضة وتصرف في وقف مثله وعنه ينفق عليه
 الوجه الثالث عشر قال القاضي أبو يعلى في كتاب التعليق في الوهن قال
 أحمد في رواية ابن ثواب في [عبد] لرجل بمكة يعني وقفاً فابى العبد ان يعمل
 يباع

فصل اصل العبارة هكذا
 قال أبو الخطاب قال القاضي
 وتجوز له لوقف السرج واللجام
 المنفصلين يوافق الأثرم
 يثبت ويستقيم الكلام

يباع فيبدل عبد مكانه قلت وهذا نص في جواز الابدال للمصلحة
وان لم يكن الوقف تالفا ولا متعطل الانتفاع لكن لما كانت المصلحة متعينة
في غيره لظهور امتناعه في سوغ ابداله لوجوه المصلحة فيه ولم يجبره على
العمل كما يجبر المستأجر وان كان امتناعه محروما عليه وقد ذكر صاحب المحرر
ما خذنا غيره هذا الجواز البيع وهو انه جعله لامتناعه عن العمل متعطل
الانتفاع فحوز ذلك لتعطل نفعه كالوقف اذا تعطل نفعه وهذا
الماخذ للبيع ضعيف اما اولاً فلانه بناء على انه لا يباع الا عند تعطله
وقد عرف ذلك واما ثانياً فانه لم يكن متعطل الانتفاع الممكن لامكان
الزامه العمل الواجب بحسب الطاقة اذ لا يكلف من العمل فوق طاقته
فلما قطع الالتفات الى الاجبار وسوغ المبادلة والمناقلة به علم ان المأخذ
هو رجحان المصلحة مع عدم اشتراط قيد آخر والله اعلم. الوجه
الرابع عشر قال الخلال اخبرني عبد الملك بن عبد الحميد انه قال لأبي
عبد الله يباع من الحبس شيء اذا عطب واذا فسد قال لي اي والله
يباع اذا كان يخاف عليه التلف والفساد والنقص باعوه وردوه في مثله
قال لي غير مرة يباع ويرد في مثله من الرأس قلت وهذا نص آخر فان
قوله اذا خيف عليه النقص باعوه ظاهر من نصه في مساع بيعه عند مجرد
خوفهم نقصه وليس في ذلك تعطل عن انتفاع وقوله اذا كان يخاف
عليه التلف والفساد كلام خرج بحسب سؤال السائل جواباً له فانه
قال يباع من الحبس شيء اذا عطب واذا فسد في كلام احمد خرج جواباً
له فلامفهوم له في انه لا يباع لغير ذلك وقوله واذا خافوا عليه النقص
باعوه ظاهر بما ذكرناه وهذه من مؤكدات مسائل الامام فانها من المسائل
التي قوي دليلها فيها تخلف عليها وقد جمع طرفاً من المسائل التي تخلف
عليها الامام احمد القاضي ابو الحسين ولد القاضي ابي يعلى في جزء والله اعلم

الامام

الوجه الخامس

الوجه الخامس عشر ذكر ابو بكر عبد العزيز وغيره ذكر بكر بن محمد عن ابيه
عن ابي عبد الله وسأله عن منارة في مسجد ليس بحصين من الكلاب
وغيرها فقيل له تنقض هذه المنارة وتجعل في سائر المسجد فحسن فيه
قلت وهذه حقيقة البيع والمبادلة وان لم يكن الوقف متعطلاً فانه
جوز بيع المنارة او بعضها وصرفها في سائر المسجد لظهور رجحان المصلحة
في بناء الحائط على وجود المنارة عنده وليس في ذلك تعطل لها ولا خروج عن
الانتفاع بل مجرد الرجحان الوجه السادس عشر قال في رواية ابي داود
في رجل بنى مسجد فجاء رجل فاراد ان يهدمه ويبنيه بناء اجود من ذلك
فاي عليه الاول وأحب الجيران أن يتركه يهدمه فقال لو تركه وصار الى رضى
الجيران لم يكن به بأس قلت فهذا نص يرفع البأس عن ابدال بناء المسجد
الاول بناء اجود منه لظهور المصلحة في جردة البناء واعتبار رضى الجيران
الذين هم اخص به كما تقدمت هذه الرواية في جملة الروايات المتعلقة
بالمساجد الوجه السابع عشر ان المتقول في كتاب الخزي وغيره في كثير من
كتب المذهب جواز بيع المسجد لمجرد ضيقه باهله من غير اشتراط تعطل بل
لمجرد الضيق قال الخزي في كتاب الجهاد وكذلك اذا اضاقت باهله اركان
بمكان لا يصلح فيه جازان يباع ويصرف في مكان ينتفع به وكذلك ذكر الشيخ
فخر الدين بن تيمية في تهذيب المقاصد قال واذا اضاقت المسجد باهله جاز بيعه
ويصرف في مكان آخر وكذلك نجم الدين بن حمدان في رعايته قال وان خرب مسجد
او ما حوله فتعذرت عمارته او الصلاة فيه او اضاقت باهله اركان في موضع
لا يصلح فيه فالامام يبيعه ويصرف ثمنه في مثله او جزء مثله ويبنيه عليه او
على وكيله نص عليه قلت فيجوز بيعه لمجرد ضيقه من غير اشتراط يقدر بحق
هذه مسأله المبادلة بالمحور والاستبدال الرجحان المصلحة فانه كما يمكن
اذا اضاقت باهله ان يوسعوه او يسبوا الى جانب مسجد آخر ولا يبيعوه لمع
امكان



امكان هذه الاسباب جواز بيعه وصرف ثمنه في غيره مما يمكن الانتفاع به على وجه الكمال فان الاول نقص كمال الانتفاع به لضيقه فسرخا البيع طلبا لكمال الانتفاع من غير وجود تعطل ثمنه وذكرنا بعد هذه المسألة مسألة تعطل الانتفاع كما ذكر الخري والمسيح اذا ضاع باهله وكان يمكن لا يصل فيه فدل على تغاير المسألتين قطعاً والخري في كتاب الجهاد بعد ذكره بيع الفرس الحبس ولم يذكر هذه المسألة في كتاب الوقف بل ذكر فيه بيعه عند تعطله ولم يتعرض السارحون فيما رأيت من شروحه اعني كتاب الخري الى شرح هذه المسألة والقاضي في شرحه لما وصل الى كتاب الجهاد وذكر هذه عن الخري قال وقد تقدم القول في بيع الوقف في كتاب الوقف وكذا ابن البنا في شرحه للخري احوال على كتاب الوقف وكذا الشيخ موفى الدين في كتاب المغني لما انتهى الى هذه المسألة في كتاب الجهاد احوال القول في شرحها على كتاب الوقف قبل ذلك ولم تكن هذه المسألة في كتاب الوقف فخرجت هذه المسألة مهمة من شروحه اعني بيعه لمجرد ضيقه باهله ولم يتكلموا عليها نفي ولا اثبات بل ذكر الشيخ موفى الدين ان المسجد لا يباع الا ان تعطل منافعه كما تقدم والله اعلم الوجه الثامن عشر ان النصوص عن الامام احمد في غير موضع متوافقة على جواز ابدال الهدي والاضحية بخير منهما وجمهور اصحابه على اختيار ذلك فقال في رواية ابن طالب في الرجل يشتري الاضحية فيسميها للاضحية يبدلها بما هو خير منها يبيعها قال نعم قال القاضي الامام ابو يعلى وقد اطلق الامام احمد القول به في رواية صالح بن رابن منصور وعبد الله انه يجوز ان يبدل الاضحية بما هو خير منها ونص على جواز ابدال اللحم وعلى ان الاضحية لا تبدل بما دونها قال ورأيت في مسائل الفضل ابن زياد اذا سماها لا يبيعها الا لمن اراد ان يضحي بها وما ذكر في الروايتين من هذا نظر للاختلاف في المسجد هل يباع او يفتل الله ولا يباع الحرم والآلة كذلك وقع المنع منه هنا في بيعها الغير من يضحي بها الخ

في رواية ابن رباح في رجل اشترى الاضحية فباعها بغيرها

ما ذكر في الروايتين من هذا نظر للاختلاف في المسجد هل يباع او يفتل الله ولا يباع الحرم والآلة كذلك وقع المنع منه هنا في بيعها الغير من يضحي بها الخ

الاضحية بتبعها قلت وقد اختلف اصحابنا في جواز بيع الهدي والاضحية بعد ايجابهما وشراء خير منهما وفي جواز المبادلة بها على ثلاثة اقوال اشد ها جواز البيع والمبادلة وهذا ظاهر المذهب والنصوص عن الامام متظاهرة فيه وهو اختيار القاضي وكثير من اصحابنا ولهم في مبادلتها بمثلها وجهان الارجح المنع لعدم الفائدة مع اتفاقهم على عدم الجواز بماد ونهما والقول بالبيع والمبادلة هو مذهب ابي حنيفة والثاني منع البيع والمبادلة مطلقا اختاره ابو الخطاب وحده ولم يعلم احد من اصحابنا منع المبادلة سواء وحكي هذا رواية في المذهب كما حكاه الشيخ فخر الدين بن تيمية في كتاب التلخيص وقد حكى الخواري في كتابه عن شيخه ابي الخطاب انه منع من بيع الرقعة المتعطلة وهذا خلاف ما ذكره في كتاب الهدي اية فقوله في الهدي والاضحية مشابهة لقوله هناك الثالث تجوز المبادلة لا البيع وهذا اختيار الشيخ موفى الدين وذكر الخري جواز المبادلة ولم يتعرض للبيع نفي ولا اثبات قلت وبني ابو الخطاب مأخذه في عدم البيع والمبادلة على نص عليه احمد في الهدي اذا عطب في الحرم والاضحية تلفت بعد التعيين او عدت فانه لا بد له عليه كما حكى ذلك الشيخ فخر الدين في كتاب التلخيص قال اختلف اصحابنا هل يزول ملك المضحي عن الاضحية بتبعها فذهب اكثرهم الى انه لا يزول وخرجوا عليه جواز ابدالها بخير منها نص عليه وفي ابدالها بمثلها وجهان وعنه يجوز بيعها لمن يضحي بها ويصرف ثمنها فيما هو خير منها وعنه المنع من ذلك وذهب الشيخ ابو الخطاب الى انه يزول ملكه فلا يجوز بيعها ولا ابدالها واجب في ذلك بنصوص الامام احمد في الهدي اذا عطب في الحرم والاضحية اذا تلفت بعد التعيين او عابت او ذبحها غيره او سرق بعد الذبح فانه لا بد له عليه في جميع ذلك ولو كان ملكه ما زال لوجب عليه بدلها انتهى كلامه وقد بسط هذا ابو الخطاب وقال اذا اندراضحية او عتتها زال ملكه عنها ولم

في رواية ابن رباح في رجل اشترى الاضحية فباعها بغيرها

ولم يجز ان يتصرف فيها ببيع ولا ابدال وذلك اذا نذر عتق او دارع معينة
 وقال هذا قياس المذهب عندي لان التعيين يجري مجرى القبض في النذر
 الذي لا يلحقه النسخ لان احمد قد نص في رواية صالح وابراهيم بن الحارث
 فمن نذر ارضية فاعورت واصابها عيب تجزئ ولو كانت في ملكه لم تجز
 ووجب عليه صحيحة كما لو نذر ارضية مطلقة قال وكذلك نص في رواية
 حبل في الهدي اذا عطب في الحرم فقد اجزى ولو كان في ملكه لم تجز
 ووجب بدله وغير ذلك من المسائل فدل على ما قلت انتهى كلامه قلت
 بنى ابو الخطاب [عدم] جواز الابدال على ان ملك المضي والمهدي زال
 عنهما بتعيينهما اعني الاضحية والمهدي فلا يجوز الابدال بعد ذلك
 وهو مأخذ اصحاب مالك والشافعي واما ابراهيم فيجوز ابدال الهما
 بخير منهما **الكل** تقدم وبني القاضى ابراهيم والخنفية ذلك على ان ملكه
 لم يزل فصار النزاع في هذا الاصل والامام احمد وقد ما اصحابه لا
 يقتضون الى البناء على هذا الاصل ومن الغريب استطراد القياس لابي
 الخطاب الى ان قال وهذا هو القياس في النذر وانه اذا نذر الصلاة في مسجد
 بعينه لزم وانما تركنا للشرع وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال
 الا الى ثلاثة مساجد فقبل له فلو نذر الصلاة في المسجد الأقصى جاز
 له الصلاة في المسجد الحرام فقال ان لم يصح الخبر لم يسلم على هذه الرواية
 فيقال ما ذكره ابو الخطاب من الالتزام والبناء ضعيف لوجه واحد هان
 التعيين اذا قام مقام القبض في حكم لم يجز ان يعطى معناه من كل وجه
 وكون التعيين قائما مقام القبض من موارد النزاع ايضا وفيه قولان في
 مذهب الامام احمد وغيره الثاني ان التزامه عدم اجزاء الصلاة في المسجد
 الحرام عن الأقصى اذا عينه بخلاف مذهب امامه والعلامة كافة والخبر
 فهو ثابت في الصحاح فلم يجز ان يعطى على عدم ثبوته حكم لانه قد ثبت

لا كذا بالاصل ولعل صوابه :
 وكذا لك
 وهذه الاستغناء الكلامية
 معين التي اضفنا صاحب قوسين

[كما]

الثالث ان يقال ما ذكره خلاف نصوص احمد واصوله اما نصوصه
 فقد نفدت بمساع المبادلة والبيع واما اصوله فان جواز الابدال
 عنده لا يقتضي كون ذلك في ملكه ولا ان له ذلك في جواز الابدال
 فانه لو نذر عتق معين لم يجز ابداله وان لم يخرج عن ملكه ويقول يخرج
 الاضحية عن ملكه ويجوز ابدالها مع خروجها عن ملكه فان التعليق
 على الخروج عن الملك والبقاء عليه لا ان له في مساع الابدال بحال
 وهذا نظير ما يقوله الامام احمد في المساجد كما يقول بجواز ابدال المندور
 لان الذبح عبادة لله وذبح الأفضل أحب الى الله فكان هذا كابدال المندور
 بخير منه وذلك خير لاهل الحرم بخلاف العتق فان مستحقه هو العبد وفي
 ابداله ابطال حقه من العتق الذي انعقد بسبب والنزاع في كون الاضحية
 المعينة بالنذر ثابتة على ملكه او خارجة عن ملكه الى الله تعالى يشبه الثلاث
 في الوقف على الجهات العامة والمشهور من مذهب احمد هو قول الجمهور ان
 ذلك ملك لله تعالى وقد يقال لجماعة المسلمين والمتصرف فيه بالتحويل هم
 المسلمون المستحقون للانتفاع به فيتصرفون فيه بحكم الولاية لا بحكم الملك
 وكذلك الهدي والاضحية المعينة بالنذر اذا قيل انهما خارجا عن ملك
 صاحبهما فان له ولاية التصرف فيه بالذبح والتفريق فكذلك له ولاية
 فيه بالابدال كما لو اتلفه متلف فانه كان يأخذ ثمنه فيشتري به به ولو لم
 يكن مالكا له فكونه خارجا عن ملكه لا يناقض جواز تصرفه فيه بولاية
 شرعية وقول القائل يملكه صاحبه او لا يملكه في ذلك وفي نظائره كقولهم
 العبد يملك او لا يملك واهل الحرب هل يملكون اموال المسلمين او لا
 يملكونها والموقوف عليه هل يملك الوقف او لا يملكه انما نشأ فيها النزاع
 بسبب ظن كون الملك فيها واحد لتمام الانواع وليس الامر كذلك بل
 الملك هو القدرة الشرعية والشارع قد يأذن في تصرف دون تصرف ويملكه

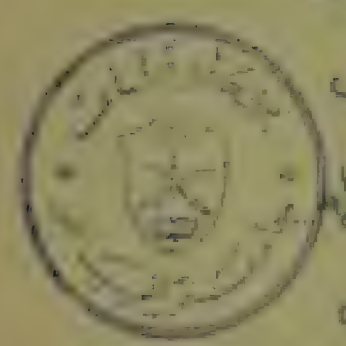
لا كذا اوله صوابه
 ويملكه الا اذا ذبح له

ذلك التصرف دون هذا فيكون ما اكمل ملكا خاصا ليس هو مثل ملك الواقف ولا ملك الوارث كمثل ملك المشتري من كل وجه بل قد يشترط وكذلك مثل النهب والغنائم ونحوها قد يخالف ملك المتاع والوارث فقول القائل انه لا يملك الاضحية المعينة ان اراد انه يملكها كما يملك المتاع بحيث يبيعها ويأخذ ثمنها لنفسه ويملكها لمن شاء ويورث عنه ملكا فليس الامر كذلك وكذلك ان اراد بخروجها عن ملكه انه قطع تصرفه فيها كما ينقطع التصرف بالارث والبيع فليس الامر كذلك بل له فيها ملك خاص فله ان يحفظها ويذبحها ويقسم لحمها ويهدي ويتصدق ويأكل وهذا الهدى يملكه من اضحيتيه ولا يملكه من اضحية غير قلت واذا كان الهدى والاضحية قد تعينا هديا واضحية وقد سوغ الامام المبادلة بهما بخير منهما بعد تعينهما فدل ذلك هذا تجوز المبادلة بالارث عند رجحان المصالح المسوغة ذلك من غير اشتراط تعطل كاهن في الهدى والاضحية والجامع بينهما ما يشترك فيه الهدى والوقف من التعيين والصرف الى الجهة وقصد الطاعة وتحريم البيع ههنا من غير اقامة عوض عن الاصل وهذا ظاهر فان قيل كيف جاز الاستبدال بالوقف وسوغت المناقلة به من غير تعطل الانتفاع في مذهب احمد وقد قال الحزني في كتاب الوقف واذا خرب الوقف ولم يترك شيئا يبيع واشترى بثمنه ما يرد على اهل الوقف وجعل وقفا كالاول فشرط لجواز بيعه خرابه وعدم رده شيئا من الربيع وقال ايضا في كتاب الجهاد واذا حمل الرجل على الدابة فاذا رجع من الغزو فبها الا ان يقول هي حبيس ولا يجوز بيعه الا ان يصير في حال لا يصلح للغزو فيباع ويصير في حبيس آخر وهذا ايضا منوط بالمنع ضعيف الى المفهومين السابقين من كلامه في كتاب الوقف وقال الشيخ سوفي الدين في كتاب المغني فصل وان لم تعطل منفعة الوقف بالكلية تكن قلت وكان غيره انفع

لا كذا الاصل ولعل صوابه :
شطون بالمنع يضاهي الخ

واكثر

واكثر رد اهل الوقف لم يجوز بيعه لأن الاصل تحريم البيع وانما اخرج الضرورة صيانة لمقصود الوقف عن الضياع مع امكان تحصيله ومع الانتفاع وان قل ما يضيغ المقصود اللهم الا ان يبلغ في قلة النفع الى حد لا يعد نفعاً فيكون وجود ذلك كعدمه وقال في كتاب المنع والوقف عقد لازم لا يجوز فسخه باقالة ولا غيرها ولا يجوز بيعه الا ان تعطل منافعه فيباع ويصرف ثمنه في مثله وكذلك الفرس الحبيس اذا لم يصلح للغزو بيع واشترى بثمنه ما يصلح للجهاد وكذلك المسجد اذا لم ينتفع به في موضعه وعنه لا تنفع المسا بحال لكن تنقل اليها الى مسجد آخر ويجوز بيع بعض آتته وصرفها في عمارته وكذلك ذكر في كتاب الكافي وكتاب العدة وقال صاحب الحرر ومن اتلف الوقف لزمته قيمته تصرف في مثله ولا يجوز بيعه الا لتعطل نفعه كفرس حبيس عطب او حانوت مسجد خرب ولم يوجد ما يعمره فيبيعه الناظر ويصرف ثمنه في مثله وكذلك المسجد اذا لم ينتفع به في موضعه وكذلك ذكره قبلهما صاحب المستغرب وذكره ابن ابن موسى قبله وغير هؤلاء وقال صاحب الرعاية وما بطل نفعه كفرس عطب او لم يصلح للغزو وحانوت خرب ولم يمكن عمارته فليكن وقف عليه ببيعه قلت ان ملكه وقيل بل لناظره وصرف ثمنه في مثله او جزؤ مثله وما وقف على سبيل الخير فللامام النفقة عليه من بيت المال وبيعه وصرف ثمنه في مثله فشرط لجواز بيعه عطب الفرس وخراب الحانوت وقال اللال في كتاب الجامع الكبير اخبرني جعفر بن محمد ان يعقوب بن بختان حدثهم ان ابا عبد الله احمد بن حنبل قال في الوقف اذا كان في حال لا ينتفع به بيع وجعل ثمنه في مثله انتهى كلامه فشرط لجواز بيعه كونه في حال لا ينتفع به فدل مفهوم كلامه على انه لا يباع اذا كان في حال لا ينتفع به فيها قال اللال واخبرني احمد بن محمد بن مطر حدثنا ابو طالب انه سمع ابا عبد الله قال في الوقف لا يغير عن حاله الذي وقف ولا يباع الا ان [لا] ينتفع منه بشئ فان كان لا ينتفع منه بشئ بيع واشترى مكانه



آخر

آخر قال واخبرني محمد بن ابي هارون ان منى الانباري حدثهم قال وضعت
 عند ابي عبد الله رقة فقلت انظر فيها واكتب للجواب في رجل كان والده
 وقف ارضا واسندها الى رجل يقوم بها وقال ان حدث بها حدث قام
 بها ولدي وهي باثرة لا ترد شيئا هل ترى لو لده هذا الموقف لها ان يبيعها
 ويشترى بثمنها ارضا يعمل بوقفها ايضا فكتب اذا كانت قد بارت فليس
 عندي به باس ان يبيعوها ويشترى بثمنها غيرها فيقفوها على ما كانت عليه تلك
 وقال الخلال اخبرنا ابو بكر المروزي انه سأل ابا عبد الله عن الفرس الجببس
 يعطب ولا يصلح قال لا ارى ان يصير للطنج ويؤخذ ثمنه فيرد في مثله وهكذا
 الوقف اذا خرب ولم يرد شيئا يباع ويصير في وقف مثله قال واخبرني المروزي
 في موضع آخر قال قيل لابي عبد الله في رجل وقف ضيعة على ابواب البر وقد
 خربت فما هو وليس ترد شيئا قال ان كنت تعلم انها لا ترد شيئا وانما تبقى
 فاري ان يستغلها في شيء يرد على الذي على الطنج اوصى في ابواب البر قال فاشترى
 حوائطها ووقفها عوضا عن هذه الضيعة قال ان كان على ما يقول انها لا ترد
 شيئا وقد بقيت فبيع مثل الفرس الجببس اذا عطب يباع ويصير بثمنه في
 فرس آخر قال واخبرنا المروزي في موضع آخر قال قيل لابي عبد الله ان رجلا
 وقف وقفا على قوم وقد خرب فترى ان يبيعه ويشترى ما هو اعرضه يرد على
 المساكين قال اذا كان قد خرب وليس يرد شيئا يباع ويصير في وقف مثله قال
 الخلال واخبرني حرب قال سئل احمد عن بيع الجببس قال اذا كان فرسا لا يركب
 ولا ينتفع به يبيع وجعل ثمنه في جببس قال واخبرني محمد بن علي حدثنا صالح
 ح واخبرني جعفر بن محمد بن يعقوب بن جحان حدثهم ح واخبرني احمد بن محمد
 ابن مطر وركوب بن محمد يحيى ان ابا طالب حدثهم ح واخبرني الحسن بن المهدي
 ان محمد بن موسى بن مشيش حدثهم ح واخبرني محمد بن علي قال حدثنا مهنا
 ح واخبرني موسى بن اسماعيل حدثنا محمد بن احمد الاسدي حدثنا ابراهيم

طاعة ابا عبد الله ولفظ صواب
 ان حدث به الا اني حدثت
 بالمرسل الذي اسند اليه
 الغيايم بها

نعم

ان يعقوب

ابن يعقوب

ابن يعقوب عن اسماعيل بن سعيد وبعضهم يزيد على بعض انهم سمعوا ابا عبد الله
 قال في الحبس لا يصلح ان يبيعها الا من علة فقلت ما العلة قال كبر الدابة
 فلا ينتفع بها فلا باس ان يتبع ويشترى بثلث منها وقال اسماعيل بن سعيد
 الا ان يكون تضعف وتجيئ فتباع وتجعل في مثله وقال محمد بن موسى
 تعجفت اصابعها عورا وشي لم يقدر ان يغزى عليها وقال ابو طالب تكون
 لا يقدر ان يغزى عليها ويصلح ان يطحن عليها تباع وتجعل في آخر مثليها
 وقال ايضا اخبرني منصور بن الوليد حدثنا علي بن سعيد قال سئل احمد بن محمد
 عن بيع دراب السبل وما يتعيب في الرباط فيبيعه الا ان تكون جال لا
 ينتفع بها ولا يغزى عليها وقال الخلال ايضا كتب الي احمد بن الحسين عن الموصل
 حدثنا بكون محمد عن ابيه عن ابي عبد الله قال الحبس لا تباع الا من علة والعلة
 ان يقدم فلا يصلح للغزو ويباع ويجعل ثمنه في سبيل الفرس يجبس ايضا ان
 امكن ان يشتري بثمنه فرس اشترى وجعل حبسا ولا يجعله في دابة تكون
 حبسا فان لم يتم في ثمنه دابة وان كان خمسة دنانير او اقل يجعل في ثمن دابة
 حبس فهذا المحكي عن كثير من الأصحاب وهذه الروايات المنقولة عن الامام
 مع توافرها تدل على اختصاص البيع والمبادلة بحال التعطل عن النفع وعدم
 الصلاحية للغزو في الفرس الجببس وعدم الجدوى من المخل وأنه لا يجوز بيعها
 ولا الاستبدال بها مع عدم تعطلها وصلاحيها لما حبست له وان كانت
 ناقصة ومع وجود ربيعها او بيعها وان قل وهو خلاف المنقول سالفنا
 قيل كثير من هذا الكلام دل بطريق المفهوم كقول الخليل في كتاب الوقف
 فانه دل بمفهومه لا بمنطوقه وكذلك نفس الامام احمد في رواية ابن حبان
 دل بطريق المفهوم ايضا ومنه ما خرج التنصيص فيه جوابا للسؤال كما
 أفق به الامام احمد في رواية ثني فانه سألوه عن ارض بارت وهي لا ترد شيئا
 فكتب اذا كانت قد بارت فخرج التنصيص جوابا للسؤال وكذلك رواية المروزي

حبس

صاحب السبل
 قال لا ارى ان يستبدلها الا من علة

حين سألته عن الفرس الحبسية يعطى فلا يصلح للغزو فقله وكذلك الوقف
 اذا خرب مفهوم خرج جوابا للسؤال في واقعة معينة وما كان مفهومه خارج
 منطوقه جوابا للسؤال فانه لا يتعلق عليه حكم المنع بحال وما دل من هذه
 الروايات بطريق المفهوم المقصود فالروايات السالفة مقدمة عليه وما
 دل من هذه الروايات بطريق التخصيص والمنطوق فيقال المسألة على
 قولهم في مذهبهم وروايتهم عنه ككثير من مسائل غيره في مذهبهم
 التي فيها قولان عنه (أعدها بالجواز والثاني بالمنع فالرواية لم تختلف عنه
 في جواز بيع الوقف غير المساجد عند تعطله ولا اختلفت فيما علمته في تحويل
 المساجد لأجل المصالح التي ذكرها وقله اذا اراد منفعة الناس كما ذكرناه
 عنه في اول الكتاب واختلفت في بيع الأوقاف والاستبدال بها مع عدم
 تعطيلها بل مجرد رجحان البدل عليه اخرج من نفسه كما تقدم أو ضعف
 اهل الوقف عن القيام بمصلحه أو ظهور المصلحة كما ذكرناه من كلامه وقله
 في العبد المتمتع من العمل أنه يباع فالمحقق ان بيعه لأجل ذلك روايتهم عنه
 احد احكام المنع وحكمها مذكور في كتاب المغني وغيره من الكتب المتأخرة وان لم
 يكن النص عن أحمد بالمنع موجدا في هذه الكتب والثانية للجواز كما ذكرناه
 من مذهب أبي يوسف ورواية عن محمد بن الحسن وعن غيرهما أيضا كما اشتمل عليه
 اول الكتاب فالشيخ موفق الدين حكى المنع وتناول رواية السراج والجام كما تقدم
 ولم يكن عنده كثير من نصوص الجواز فتناول ما وقع له رد الى القاعدة المستقرة
 عنده أن الوقف لا يباع الاحالة تعطله ولا يستبدل الا في تلك الحالة وتابعه
 على المنع جماعة من اهل المذهب والروايات الدالة على الجواز نصا وتنبيها تمت
 كما ذكرناه وقد بعض مشائخنا يقول ليس عن أحمد نزاع فيما أعلمه في جواز المبادلة
 ولم يحط بروايات المنع علما وهذا مثل كثير من مسائل الخلاف اذا ظهر للامام
 الاجتهاد فيها قولان فيختار كل قول طائفة من اصحابه كالروايتين في وجوب
 الحج

قوله في مذهبهم ؟

كان

الحج فورا عن أبي حنيفة اختار احمد ابو يوسف والآخرى محمد وكذلك مالك
 والشافعي وغيرهما يقع روايات واقوال وينصرون طائفة قولهم وجاؤا عليه
 وهذا شأن المناهج الاجتهادية والمسائل الفروعية المصحح الثالث في اقامة
 الدلائل على جواز هذه المناقطة والمبادلة وهو من أوجه أحدها ان أمير
 المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر عبد الله بن مسعود بخرب المسجد الجامع
 بالكوفة ونقله فحوله عبد الله وصارت عروة المسجد الأول سواق الثمارين فروي
 صالح بن أحمد في مسأله حدثنا أبي ابو عبد الله أحمد بن حنبل قال حدثنا يزيد
 ابن هارون حدثنا المسعودي عن القاسم قال لما قدم عبد الله بن مسعود
 كان سعد بن مالك قد بنى القصور وأخذ مسجد أحمد أصحاب التمر قال فقب
 بيت المال فآخذ الرجل الذي نقيه فكتب فيه الى عمر بن الخطاب فكتب عمر ان لا
 تقطع الرجل وانقل المسجد واجعل بيت المال في قبلته فانه لن يزال في
 المسجد مصلي فنقله عبد الله فخط هذه الخطبة قال صالح قال أبي يقال
 ان بيت المال نقب في مسجد الكوفة فجعل عبد الله بن مسعود موضع التمارين
 اليوم في المسجد الصحيح قلت القاسم هذا الذي روى القصة هو ابن
 عبد الرحمن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود فعبد الله جده وهو أبو
 عبيدة والده لم يدركا ابن مسعود بل توفي ابن مسعود [أو كان لا ينجس] ^{عبيدة}
 أشهر لكنه من اثبت المراسيل فان القاسم من أعلم الناس بحال جده وأمره
 وشأنه ولا يطلق هذا الاطلاق الا بعد تحقيقه وعلمه وشهرة هذا الأمر
 ومثل هذا المرسل يقول به جمهور اهل العلم اما ابو حنيفة ومالك وأحمد
 في المشهور عنه فظاهر ورجح بعض المالكية والحنفية مطلق المراسيل الثابتة
 على المسندات من اخبار الاحاد ذكر ذلك عن بعض المالكية ابو عمر بن عبد
 الجرم الرازي بالقصة المقتضى كثرة من اخبره او ظهور صدقه قطعاً بخلاف
 غيره واما الشافعي فانه يقبل المرسل فيما اذا اسند بغير مرسله او اسلم آخر

يروى

عنهم

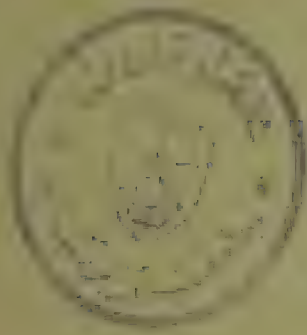
في الوقف وما

بروي عن شيوخ مرسله أو اعتضد بقوله محايي أو أكثر أهل العلم وكانت
 كراسيل سعيد بن المسيب وهذا قد اعتضد بقوله طائفة من الصحابة
 كما ذكره أو اعتضد بدلائل شرعية أيضا فإن انشأ الله تعالى، وإمام
 يقبل مراسيل التابعين وتابعيهم كما هو قول ابن أبيان وغيره فظاهر فخره أن
 مثل هذا المرسل لا ينافي الجمهور في قبوله وصحة الاحتجاج به، وإما يزيد بن
 هارون شيخ الإمام أحمد فسيده من سادات المسلمين وشيخه عبد الرحمن
 المسعودي فجليل المقدار قال الإمام أبو الفرج ابن الجوزي اتفقوا على
 أنه ثقة توفي سنة ستين ومائة سمع القاسم بن عبد الرحمن وسلمة بن كهيل
 وعاصم بن بهدلة وغيرهم روى عنه الثوري وشعبة وابن عيينة ووكيع
 ويزيد بن هارون وغيرهم قال الأثرم سئل أبو عبد الله أحمد بن حنبل
 عن أبي العباس وعبد الرحمن المسعودي أيهما أحب إليك فقال كلاهما
 ثقة المسعودي عبد الرحمن أكثرهما حديثا قيل له هو أخوه قال نعم قيل له هما
 من ولد عبد الله بن مسعود أو من ولد عتبة فقال هما من ولد عبد الله بن عتبة
 ابن مسعود وقال رجل للمسعودي إنك من ولد عتبة بن مسعود فغضب وقال
 أنا من ولد عبد الله بن مسعود وقد كان حدث به تغير أخيرا وقد قال أحمد
 وغيره من روى عنه في زمن المهدي فهو قبل تغيره ويزيد من أقدم أصحابه ^{قلين} الثاني
 عنه وهذه الواقعة اشتهرت بالجاز والعراق والصحابة متوافرون فلم ينقل أنكارها
 ولا الاعتراض فيها من أحد منهم بل عمر هو الخليفة الأمر أبو مسعود هو المأمور
 الناقل فدل هذا على شياع القصة وعلى الإقرار عليها والرضى بموجبها قال
 الإمام أبو الوفاء بن عقيل في كتاب المفردات وهذا كان مع توفر الصحابة ولم
 ينكر أحد ذلك مع كونهم لا يسكنون عن أنكار ما بعدونه خطأ لأنهم أنكروا
 على عمر النبي عن المغالات في الصدقات حتى ذكرت له امرأة قوله تعالى أو آتيت
 أحداهن قنطارا وردوه عن أن تحذ الخامل وقالوا ان جعل الله لك على

ظهورها

ظهورها سبيلا فما جعل لك على ما في بطنها سبيلا واعترضوا على عثمان قد
 اتمام الصلاة حتى الرجل يحل في بلد فيه أهله وعارضوا عليا حين رأى بيع
 أمهات الأولاد فلو كان نقل المسجد منكرا لكان الحق بالانكار لأنه لم يظهر
 فيه شناعة انتهى كلامه فان قيل ليس في الاثر إلا أنهم أخذوا مسجد آخر
 وهذا لا يمنع منه قيل قد أمرهم عمر بنقل المسجد الأول فقال انقل المسجد
 وفيه وصار المسجد الأول سوقا للتمارين فدل على أنه نقل فزال مسمى المسجد
 عن الأول بنقله إلى مكان آخر فالبقعة الأولى وإن كانت أرضا لا تنقل فقد
 نقل منها مسمى المسجد وحكمه فلم يجعلوه بعد نقله مسجدا فزال حكم
 المسجد عنه إلى البقعة الأخرى وهذه حقيقة الاستبدال والمناقلة
 وهذا الاثر كما أنه يدل على مساع بيع الوقف عند تعطيل نفعه فهو دليل
 أيضا على جواز الاستبدال عند رجحان المبادلة ولأن هذا المسجد لم يكن نفعه
 متعطلا وإنما ظهرت المصلحة في نقله لحراسة بيت المال الذي جعل في قبلة
 المسجد الثاني ومن قال ببيع الوقف عند تعطله ولم يقل بالاستبدال به
 عند ظهور مصلحته مستدلا على البيع بهذا الاثر فقد احتج بما ليس له فيه
 حجة لخصوص مذهبه لأن ما دل الاثر عليه من النقل لظهور المصلحة لا يقر
 به وما يقول به من التعطيل ليست صورة الدليل وهذا الدليل من أقوال
 بعض الصحابة وأقرار الباقي لعدم نقل التكليف وإن كان من العلماء من
 نازع في كونه اجماعا أو حجة لا اجماعا أو الفرق بين ذلك صادر من الإمام
 فيكون حجة أو من غيره فلا يجزئ به أو عكسه على أقوال معروفة في أصول الفقه
 وهل ذلك يختص بالصحابة أو عام في كل مجتهد انشتر قوله في عصره لم ينكر
 على قولين للعلماء أيضا فزال العلماء يحتجون بأمثاله في المصنفات ومواقع
 المناظرات قال فخر الدين الرازي لعل نصف أصول الفقه مبني على هذا الدليل
 كتخصيص العموم وإن العام المخصوص حجة وأنه يخص بغير الواحد

وذلك



وقبول

وقبول خبر الواحد والقول بشرعية القياس وإن المراسيل حجة وضعف أبحاث
الاحتجاج بهذا النمط من الأدلة ثم أثبت القطع بخبر الواحد بناء عليه وأثبت
القول بالقياس بناء عليه وأثبت القول بالقياس بناء عليه وأكثر الناس ردا
لهذا النوع من الدليل هو أبو محمد بن حزم ثم إنه اضطر إلى مواضع كثيرة في
كتابه إلى البناء عليه وكذا سيف الدين الأمدى وغيره إذا تكلموا في خصوص
المسألة قد يعترضون عليه وإذا أثبتوا خبر الواحد أو القياس أو غيره ذلك كان
مما يعتمد عليه هذا النوع من الاستدلال طعن في أدلة القياس الفقهي المتنازع
فيه كما هو مقرر في موضعه وأما الفقهيات فاحتجاج العلماء بهذا النوع أكثر
من أن يضبط لولا مخافة الإطالة لذكرنا طرفا منه في الفرائض وغيرها
من الأحكام والله أعلم. الوجه الثاني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لعائشة لولا حدثان عهد قومها بالجاهلية لتفرض الكعبة وغير هئتها
وأدخل فيها من الحجر ستة أذرع فأخرج البخاري ومسلم في الصحيحين عن
نافع عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ويعرف بابن أبي عتيق
أنه أخبر عن عبد الله بن عمر عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال لها ألم تري أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا
عن قواعد إبراهيم فقلت يا رسول الله أترونها على قواعد إبراهيم فقال رسول
صلى الله عليه وسلم لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت فقال عبد الله ابن عمر
إن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراه أن رسول
صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم
على قواعد إبراهيم وفي حديث بكر بن الأشج عن نافع أنها قالت سمعت رسول
صلى الله عليه وسلم يقول لولا أن قومك حديثوا عهد بجاهلية أوقال بكفرا لتفتت
كنز الكعبة في سبيل الله ولجعلت بابها بالارض ولأدخلت فيها من الحجر راحته
الشيخان أيضا من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال لي

رسول الله

رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا حدثان قومك بالكفر لتفتت البيت
ثم لبنيته على أساس إبراهيم فان قريشا استقصرت بناءه وجعلت اختلافها
قال هشام يعني بابا وأخرجاه أيضا من حديث الأسود بن يزيد عن عائشة
قالت سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجر من البيت قال نعم قلت فما
بالهملم يدخلوه في البيت قال إن قومك قصرت بهم النفقة قلت فما شأن
بابه مرتفعا قال فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا ولولا
أن قومك حديث عهد بجاهلية لأخاف أن تنكروا لهم أن أدخل الحجر
في البيت وإن الصن بابا في الأرض. وأخرجه البخاري من حديث
يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها يا عائشة
لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم فأدخلت فيه
ما أخرج منه والضفة بالأرض وجعلت له بابين بابا شرقيا وبابا غربيا فبلغت
به أساس إبراهيم فذلك الذي حمل ابن الزبير على هدمه قال يزيد وشهدت
ابن الزبير حين هدمه وبناءه وأدخل فيه من الحجر وقد رأيت أساس إبراهيم عليه
السلام بحجارة كأسمنة الأبل قال جرير بن عبد الحميد حازم فقلت له يعني ليزيد
ابن رومان أين موضعه فقال أريكمه الآن فدخلت معه الحجر فاستأر المكان
فقال ههنا قال جرير فخررت من الحجر ستة أذرع أو نحوها وأخرجه مسلم من
حديث سعيد بن مسينة قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول حدثني خالي
يعني عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عائشة لولا أن
قومك حديثوا عهد بشرك لهدمت الكعبة فالصقتها بالأرض وجعلت
لها بابا شرقيا وبابا غربيا وزدت فيها ستة أذرع من الحجر فان قريشا اقتصرت

قال لها

في الرسل مكان أبيه
ابن روم ويزيد ولا يحدون الصحيح
لا يروى في الموجود من رواه
حازم عن يزيد بن رومان

قال لما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية حين غزاها أهل الشام فكان
من أمره ما كان تركه بن الزبير حتى قدم الناس الموسم يريدون الحج ثم أوجروهم
على أهل الشام فلما صد الناس قال يا أيها الناس أشيروا علي في الكعبة
أنقضها ثم ابني بناءها أو أصلح ما وهى منها قال ابن عباس فاني قد فرقت
راي فيها اري أن تصلح ما وهى منها وتدع بيتا أسلم الناس عليه وأحجارا
أسلم الناس عليها وبعث عليها النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابن الزبير لو كان
أحدكم احترق بيته ما رضى حتى يجد له فكيف بيت ربكم أني مستخير ربي ثلاثا
ثم عازم على أمرى فلما مضى الثلاث أجمع رايه على أن ينقضها فتقامه الناس أن
ينزل بأول الناس يصعد فيه أمر من السماء حتى يصعده رجل فالتقى منه حجارة
فلما لم يرو الناس أصابه شيء تابعوا فتقصوه حتى بلغوا به الأرض فجعل ابن الزبير
أعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه وقال ابن الزبير اني سمعت عائشة
تقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لولا أن الناس حديث عهدهم بكم ولست
من النفقة ما يقوي على بناءه لكنت ادخلت فيه من الحجر خشن اذرع ولجئت لها بابا
يدخل الناس منه ويا يخرجونه منه قال فانا اليوم أجد ما أنفق ولست أخاف الناس
قال فزاد فيه خمس اذرع من الحجر حتى أبدى أسنانظر الناس اليه فبنى عليه البناء وكان
طول الكعبة ثمانى عشرة ذراعا فلما زاد فيه استقصروه فزاد في طوله عشرة اذرع
وجعل له بابين أحدهما يدخل منه والاخر يخرج منه فلما قتل ابن الزبير كتب
الحجاج الى عبد الملك بن مروان يخبره بذلك ويخبره أن ابن الزبير قد وضع البناء
على أس نظر اليه العدول من أهل مكة فكتب اليه عبد الملك انا لسناسن
تلطبخ ابن الزبير في شيء اما ما زاد في طوله فأقره واما ما زاد فيه من الحجر فزاده
الى بناءه وسد الباب الذي فتحه فنقضه واعاده الى بناءه وأخرج مسلم أيضا
من حديث عبد الله بن عبيد بن عمير والوليد بن عطاء عن الحارث بن عبد الله بن
ابن ابي ربيعة قال عبد الله بن عبيد وفد الحارث بن عبد الله على عبد الملك

ابن مروان

ابن مروان في خلافته فقال عبد الملك ما أظن انا ابا جيب يعني ابن الزبير سمع
من عائشة ما كان يزعم أنه سمعه منها قال الحارث بل انا سمعته منها قال
سمعتها تقول ماذا قال قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قومك
استقصروا من بنيان البيت ولولا حادثة عهدهم بالشرك أعدت ما تركوا
منه فان يد القومك من بعدي أن يبنوه فهاهي لأريك ما تركوا منه فاراها
قريباً من سبعة اذرع هذا حديث عبد الله بن عبيد وزاد عليه الوليد بن
عطاء قال النبي صلى الله عليه وسلم ولجئت لها بابين موضوعين في الأرض
شرفاً وغريباً وهل تدريين لم كان قومك رفعوا بابها قالت قلت لا قال تعزراً
ان لا يدخلها الا من ارادوا فكان الرجل اذا هو اراد ان يدخلها يدعونه
يرتقى حتى اذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط قال عبد الملك الحارث انت سمعتها
تقول هذا قال نعم قال فنتك ساعة بعصاه ثم قال وددت أني تركته وما تحمل
واخرجه ايضاً من حديث حاتم بن ابي صغيرة عن أبي قرعة ان عبد الملك بن
مروان بينما هو يطوف بالبيت اذ قال قاتل الله ابن الزبير حيث يكذب على امر
المؤمنين يقول سمعتها تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عائشة
لولا حداث قومك بالكفر لنقضت البيت حتى الريد فيه من الحجر فان قومك
قصروا في البناء فقال الحارث بن عبد الله بن ابي ربيعة لا تقبل هذا يا أيها المؤمنون
فانا سمعت أم المؤمنين تحدث هذا قال لو كنت سمعته قبل أن اهدمه لتركته
على ما بنى ابن الزبير فهد اذكر بناء الكعبة والنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
بالعزم على ما ذكره صلى الله عليه وسلم من حداث عهدهم بالكفر وهو من حديث
البخاري ومسلم مما اتفقا عليه وما انفرد به أحدهما عن الآخر وذكر ابن اسحاق
انها كانت رضماً يعني الكعبة في قديم الزمان السالف قال السهيلي والرضم أن
تنضد التجارة بعضها على بعض من غير ملاط قال وقوله فوق القامة كلام
غير مبين لمقدار ارتفاعها اذ ذاك قال وذكر غير ابن اسحاق انها كانت تسعة
اذرع

اذرع من عهد اسماعيل ولم يكن لها سقف فلما بنتها قريش قبل الاسلام زادوا فيها تسعة اذرع فكانت ثمانية عشر ذراعا ورفعوا بابها عن الارض لا يصعد اليها الا في درج قال السهيلي واول من عمل لها غلقا تبع ثم لما بناها ابن الزبير زاد فيها تسعة اذرع فكانت سبعا وعشرين ذراعا وعلى ذلك هي الآن قال وكان بناؤها في الدهر خمس مرات الاولى حين بناها شيث بن آدم عليه السلام والثانية حين بناها ابراهيم صلى الله عليه وسلم على القواعد الاولى والثالثة حين بنتها قريش قبل الاسلام بخمسة أعوام والرابعة حين احترقت في عهد ابن الزبير بشرة طارت من ابي قبيس فوقعت في ستاريتها فاحترقت وقيل ان امرأة ارادت ان تجمرها فطارت شررة من الجمر في ستاريتها فاحترقت قال السهيلي ايضا فهدمها ابن الزبير حتى افضى القواعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم فأمرهم أن يزيدوا في الحفر فحرقوا حجرا منها فزادوا تحتها نارا وهو لا أفرعهم فأمرهم أن يقرروا القواعد وان يبنوا من حيث انتهى الحفر قال وفي الخبر انه سترها حين وصل الى القواعد فظأ الناس بتلك الاستار فلم يخل قط من طائف حتى لقد ذكر ان يوم قتل ابن الزبير واشتد الحرب واشتغل الناس فلم ير طائف بطوف بالكعبة الا جعل يطوف بها قال والمرة الخامسة حين بناها الحجاج بامر عبد الملك قال والحارث الذي وفد على الملك هو المعروف بالقبايع وهو أخو عمر بن أبي ربيعة الشاعر قال وقد قيل انه بني في أيام جرحهم مرة او مرتين لان السيل قد صدع حائطه ولم يكن ذلك بنيانا وانما كان أصلا لما وهي منه قال وقد قيل ايضا ان آدم هو اول من بناها ذكره ابن اسحاق في غير رواية البكاء وقيل كانت الكعبة قبل ان يبنوها شيث عليه السلام بخمسة من ناقة حمراء يطوف بها آدم ويأمن بها لأنها انزلت اليه من الجنة وكان قد حج اليها من الهند قلت في الصحيحين من حديث ابن ذر قال قلت يا رسول الله أعيد مسجد وضع على وجه الارض قبل قال المسجد الحرام قلت ثم ما ذا قال بيت المقدس قلت كم بينهما قال اربعون سنة وقوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة

في سماء

في معناه قولان أحدهما انه اول بيت مبارك وضع على الارض وهذا قول علي رضي الله عنه وقيل هو اول البيوت وضع على الاطلاق وحديث ابن ذر صرح بكونه اول المساجد ووجه الاحتجاج من هذه الاحاديث أن عبارة البيت الذي هو اشرف المساجد بنى الرسول صلى الله عليه وسلم انه لولا المانع من حدثان عهد القوم كما ذكر لم يدمها وغير وضعها وهيئتها طولاً وزيادة من الحجر والصاقل بابها بالارض فدل ذلك على سماع سطلق الابدال في الاعيان الموقوفة للمصالح الراجحات فان قيل انما كان النبي صلى الله عليه وسلم عازماً على تغييرها لولا المانع الذي ذكره بناء على انها وضعت على قواعد ابراهيم فكان ردّها الى البناء الاول واجبا لكونه مخالفا لقواعد ابراهيم قيل الجواب من وجهين احدهما انه لو كان كذلك لوجب التغيير ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يقره فلما أقره دل على جواز الاقرار للصليحة وجواز التغيير للصليحة فانها كان اول المأمورية ولهذا اختلف في ذلك بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم فنصار ابن الزبير كما ذكرناه وطائفة الى ان تغييره أصح وذهب ابن عباس كما ذكرناه الى ان اقراره أصح وهو الذي استقر عليه امر الناس كائن عليه مالك والشافعي والثاني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما أخرجه مسلم كما سبق فان بدا القومك بعدي ان يبنوه فلهي لأريك ما تركوا منه فاراها قريبا من سبعة اذرع فقوله صلى الله عليه وسلم ان بدا القومك بعدي دليل صريح في جواز التغيير وجواز عدمه اذ لو كان واجبا لأمر به ولم يقل فان بدا لهم فاعلم ان ذلك كان معلقا على الراجح من المصلحتين في التغيير وعدمه وذلك برفع الوجوب والله اعلم الوجه الثالث ان الصحابة غير واكثرا من بناء مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وأبدلوه بامكن منه للصليحة الراجحة في ذلك قال ابو داود حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ومجاهد بن موسى وهو أتم قالوا حدثنا يعقوب بن ابراهيم قال حدثني ابي عن صالح قال حدثنا نافع ان عبد الله بن عمر أخبره ان المسجد كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم



لا كذا يا ابا الحسن وعلل القضاة
فانها كان اولي فهو المأمورية

عليه وسلم مبنياً باللبن والجريد وعنده وقال مجاهد عمده خشب النخل فلم يزد فيه ابوبكر شيئاً وزاد فيه عمر وبنائه على بنائه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باللبن والجريد واعاد عمده وقال مجاهد عمده خشباً وغيره عثمان وزاد فيه زيادة كثيرة وبنى جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عمده وقال مجاهد عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج قال مجاهد عمده قال ابوداود القصة الحصن قال ابو القاسم السهيلي وجعل عثمان قبلته من الحجارة فلما كانت ايام بني العباس بنى محمد بن جعفر المسمى بالمهدي ووسعه وزاد فيه ذلك في سنة ستين ومائة ثم زاد فيه المأمون بن الرشيد في سنة ثنتين ومائتين وأتقن بنيانه ونقش فيه هذا اما اخر به عبد الله المأمون بن الرشيد ثم لم يلقنا ان احد غير منته شيئاً ولا احدث فيه عملاً انتهى كلامه قلت وهذه تغييرات للهيئة ببنيان آخر من الحجارة والساج وتبدلات للألة الموقوفة أولاً للمصالح الراجعة من فعل امير المؤمنين عمر بن الخطاب وامير المؤمنين عثمان بن عفان ثم زاد المهدي وغير بعض الهيئة ثم المأمون ولم يقل انكار هذا عن أحد من العلماء مع وجود الصحابة ثم التابعين ثم الأئمة من بعدهم رضوان الله عليهم اجمعين الوجه الرابع أنه يجوز ابدال جنس المنذور بارجح منه من نوعه مع كونه واجب الايقاع ففي مسند الامام أحمد وسنن ابوداود حدثنا موسى ابن اسماعيل قال حدثنا حماد يعني بن سلمة اخبرنا جبيب المعلم عن عطاء بن ابي رباح عن جابر بن عبد الله ان رجلاً قام يوم الفتح فقال يا رسول الله اني نذرت ان فتح الله عليك مكة ان أصلي في بيت المقدس مرة ركعتين قال صلها هنا ثم أعاد عليه فقال صلها هنا ثم أعاد عليه فقال شأنك اذا قال ابوداود وروى نحوه عن عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم وله في السنن طريق ثالث رواه أحمد وابوداود عن طائفة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال ابوداود وحدثنا مخلد بن خالد حدثنا ابو عاصم وحدثنا عباس العنبري

العنبري [المعنى] حدثنا روح عن ابن جريح اخبرني يوسف بن الحكم بن ابي سفيان انه سمع حفص بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف [وعمر وقال عباس ابن حنبل] اخبراه عن عمر بن عبد الرحمن بن عوف عن رجال من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا الخبر زاد فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي بعث محمد بالحق لو صليت ها هنا لقضي عنك كل صلاة في بيت المقدس قال ابوداود ورواه الانصاري عن ابن جريح لكن عبد الرحمن بن عوف وعن رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي مسند الامام احمد وصحيح أبي حاتم عن ابن عباس ان امرأة شكت شكوى فقالت ان شفاي الله فلا يخرجني فلا صلي في البيت المقدس فبرأت ثم تجهزت تريد الخروج فجاءت ميمونة تسلم عليها واخبرتها بذلك فقالت اجلسي وكلي ما صنعت وصلي في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صلاة فيه افضل من الف صلاة فيما سواه من المساجد الا الكعبة قلت مذهب عامة العلماء كالشافعي وأحمد وغيرها وابي يوسف وابن المنذر انه اذا نذر ان يصلي في بيت المقدس اجزاء الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وان نذر الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم اجزاء الصلاة في المسجد الحرام وان نذر الصلاة في المسجد الحرام لم يجزه الصلاة في غيره عند الأكثرين وهو مذهب سعيد بن المسيب ومالك والشافعي ومذهب ابي يوسف وحكي عن بعض الأئمة أنه لا يتعين شيء للصلاة بخلاف ما لو نذر أن يأتي المسجد الحرام أو غيره فان هذا يلزمه بلا نزاع واذا اظهر هذا ثبت جواز [استبدال جنس المنذور بخير منه من نوعه وكذلك الاعيان الراجعة التي تعينت كالهدايا والضحايا وكذلك في الزكوات اذا وجبت بنت مخاض فادى بنت لبون أو وجب عليه بنت لبون فادى حقه ويتناول في معناه الاعيان الموقوفات اذا اظهرت مصلحة الاستبدال بها على غيرها فان قلت فرق بين ما وجب

فقال جعفر بن عمر وقال عمر بن حنبل
وقال اخبراه الم

ما وجب في الذمة من الأفعال والأعيان وبين ما استخص وتعين واستقوى
وما ذكرتم ابدال الجنس بما في الذمة لا في الخارج المستخص وليس امتثالين
قلت لا فرق بينهما فان ما وجب في الذمة وان كان مطلقا من وجه فهو
مخصوص متميز عن غيره بالأوصاف المعتبرة فيه ولهذا لم يكن له ابدال
بدونه بالاتراع بين العلماء ويجوز ابداله بالراجح مع كونه متميزا موصوفا
ومطلقا شاعرا كما ذكرناه فان قلت ابدال الصلاة في المسجد الأقصى بالصلاة
في المسجد الحرام ابدال لواجب بسبب العبد في ايجابه على نفسه فلم قلت
ان ما اوجبه الشارع ابتداء في الأعيان من الزكوات يجوز ابداله قلت
الجواب من وجهين احدهما ان تعيين الوقف قد لازم العبد بسبب منه وهو
وهو وقفه فهو كالنذر الذي وجب بسبب منه وهو نذره وهذا كاف في الإختصاص
على المسألة المتنازع فيها الثاني أنه قد ثبت جواز [ابدال] السن في الزكاة
بخبر منها فخرج ابوداود في السن ورواه غيره حدثني عبد الله بن بكر بن
عن يحيى ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن عمارة بن عمرو بن حزم
عن ابي بن كعب قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم مصدا فخررت برجل ظم
فلما جمع لي ماله لم أجد عليه فيه الا بنت مخاض فقلت له أديت بنت مخاض فانها
صدقتك فقال ذلك ما لا لبي فيه ولا ظهر وما كنت لأقرض الله ما لا لبي فيه
ولا ظهر ولكن هذه ناقة سمينة فخذها فقلت ما أنا بأخذ مالم أومره فهذا
رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} قريب فان احببت ان تأتية فتعرض عليه ما عرضت علي
فان قبله منك قبلته وان رده عليك رددته قال فاني فاعل فخرج معي
وخرج بالناقة التي عرضت علي حتى قدما على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا بني الله أنا في رسولك ليأخذ من صدقة مالي فجمعت له مالي فزعم أن
ما علي الا بنت مخاض وذلك ما لا لبي فيه ولا ظهر وقد عرضت عليه ناقة سمينة
عظيمة ليأخذها فابى علي وهما قد جئتك بها يا رسول الله فخذها فقال رسول
الله ^{صلى الله عليه وسلم}

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم ذلك الذي عليك فان تطوعت خيرا جزاك الله فيه وقبلناه منك
قال فيها هي يا رسول الله قد جئتكم بها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقبضها ودعالة في ماله بالبركة فقد دل الحديث على جواز ابدال السن في الزكاة
الراجعة بايجاب الله تعالى لا بسبب من العبد بخير منها بل دل على استحباب ذلك
وفعله فلونذر ان يقف شيئا فوق راجح عليه وخير منه ساع ذلك وقد اختلف
الفتهاء في الواجب المقدم اذا اراده كصدقة الفطر اذا اخرج اكثر من صاع
فجزءه المحرور وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي واحمد من غير كراهة وروي
عن مالك كراهة ذلك واما الزيادة في الصفة فاتفقوا على جوازها من غير
كراهة وبسط هذه المسائل مواضع أخر والله اعلم الوجه الثامن اخرج
مسلم في صحيحه وغيره ان رجلا ائتمن سنة مملوكين في رهن موته ليس له مال
سواهم فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم فجأهم ثلاثة اجزاء وافرغ بينهم
فأعتق منهم اثنين وأرق اربعة وقال له قول لا شديد أراد ابوداود قال لو
شهدته قبل ان يدفن ما صليت عليه ووجه الدلالة فيه أنه اذا لم يكن له
مال سواهم فاعتقهم فاعتقه في ثلثهم فقبل الاقراع تعين الثلث من كل
واحد والرسول صلى الله عليه وسلم كل هذا الاعتاق وجمع هذا التقرير
في اثنين منهم قصدا ليكمل التحرير وطلب لعدم تشقيص العتق فنقل
ذلك الى الوجه الاكمل واذا كان هذا هو الحكم المتعين ايجابا في الاعتاق
فلأن تبدل الأعيان الموقوفة عند رجحان المصالح جواز اولى وأخرى فان
السي في اكل المصلحتين وانما أمر مطلوب شرعا والاحكام في الأوقاف
مشابهة للاحكام في العتق لكون الوقف متابها للتحرير قال الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام في قاعدة الجمع بين احدى المصلحتين وبدل المصلحة الأخرى
قال وله امثلة الى ان قال ومنها سارية العتق تحصيل المصلحة العتق وبدل
حق المرتين بالقيمة ومنها اعتاق الواقف اذا ابقينا ملكه واعتاق الواقف
اذا ائتمنا

كذا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم



اذا انتقلنا الملك اليه فانه ينفذ تحصيل المصلحة العتق وبدل ما يشتري بقيته
للسراية ويجعل وقفاً على مصادف الوقف الأصلي ولهم هذا نظر كثيرة ولو
عكس الأمر في ذلك لفات أعلى المصلحتين وحصل بعض مصلحة المبدل
وهذا غير ما لو من تصرف الشرع ولا من تصرف العقل ثم قال فان
فيل الوقف لا يقبل الانتقال ولا تكون السراية الامع قلت لا يقبل
الانتقال الى نظير مصلحته ودونها وأما ما هو أعلى من مصلحته مع بقاء
مصلحته في البدل فلا قلت فقد تحقق ان اقتناص المحل للمصلحتين أولى
من تركه في نقل الوقف الى جهة الترخير فعلم من هذا شيئاً أن أحدهما
جواز كون الوقف قابلاً للنقل الثاني ان طلب اكمل المصلحتين وتحصيله
أولى من تعطيله فنقل الوقف الى ما هو أولى من مصلحته في جنبه ظاهر
وهو ملائم للقواعد الأصلية الوجه السادس ما احتج به الامام أحمد من
لحاق محل الترخير بموقع الاجماع حيث جاز الأئمة الكبار بل اجمع العلماء على
جواز بيع دواب الحبس الموقوفة اذ لم تعد مصلحة لما وقفت له قال الفرس الحبس
ونحوه اذ اعاد عا طلاعاً للصلاحيات للجهاد يجوز بيعه اجماعاً وان كان فيه نفع
من وجه آخر من انواع الانتفاع من المحل والدوران ونحوه ومن المعلوم ان
الفرس الحبس ونحوه لو لم يبق فيه نفع مطلقاً لما امكن بيعه اذ لا يجوز بيع
ما لا نفع فيه فعلم ان منفعته ضعفت وجاز الاستبدال به بارجح منه فعلم
ان ذلك دأب رجع رجحان المصلحة في جنب الاستبدال ويحقق هذا الوجه
السابع وهو ان يقال بيع الأوقاف عند تعطيلها سواء كانت من دواب الحبس
او كانت من ذلك وغيره كالعقار ونحوه انما يتبع للمصلحة الواجبة والحاجة الموقوفة
عليه الى كمال المنفعة فتعطيلها هو نقصان منفعتها ولو كان حكم الوقف حكم
التخير من كل وجه لم يجوز بيعه لضروته ولا غيرها ولم يوجد بدله عند اقله
فيجعل وقفاً على جهة كمال يجوز بيع الموقوف ولو اضطر سيده الى ثمنه ثم ان
بيعه

بيعه في عامة المواضع لم يكن الامع قلة نفعه لامع تعطله بالكلية فانه لو تعطل
نفعه بالكلية لم ينتفع به أحد لا المشتري ولا غيره وغايته ان تحرب العريضة
اولاً تصح الدابة للكر والفر الذي وقفت عليه وحبست لاجل الجهاد
فيمكن في الأرض ان تؤجر لمن يعمرها اذ لم يوجد متطوع بعمرانها ويمكن
في الفرس الحبس ان تؤجر لما يحمله امثالها حيث تعطلت عن الصلاحية
للكر والفر ومع هذا فقد جوزوا بيع الدابة غير مشروط بانتفاء الايجار
وجوزوا بيع الارض غير مشروط بذلك وذلك انه اذا بيعت واشترى
بثمنها ما يقوم مقامها فالمصلحة فيه راجعة على مجرد اجارتها لمن يعمرها
لمحكراً او اجارتها لمن يعمرها لهم أما الأول فلان فيه ابطالاً للوقف النسبة
أصلاً واستبدالاً ورجوعاً الى مجرد اجارة الارض وأما الثاني فلا يتحصل
من يعمرها لهم من ماله ويستأجرها الامع قلة الربح وطول المدة التي يستولي
فيها على الارض المؤجرة وذلك مرجح بالنسبة الى الاستبدال والبيع =
فلا يستبدل بها ارجح وأولى طلباً لأكمل المصالح واذا لاح هذا علم ان ما لهم
باخرة الى استبدال طلباً للرجحان وان تعطل من كل وجه لا يمكن ايقاع عقد
البيع عليه وانما هي مبادلة ترجح حكمها فنقل هكذا فيه مطلقاً والله أعلم
الوجه الثامن ما استدل به الامام ابو الحسن الزاغوني وغيره وهو ما
اخرجه البخاري ومسلم عن عمر رضي الله عنه قال حملت على فرس في سبيل الله
فاضاعه الذي كان عنده فاردت ان اشتريه وظننت انه يبيعه برخص فأتت
النبير صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتره ولا تعد في صدقتك وان اعطاك
بدلهم فان العائد في هبة كالعائد في قرض وفي نظر فان الذي يعود في
صدقة كالكلب يعود في قرضه واخرجه الشافعي في مسنده عن طريق سفيان
لا تشتره ولا شيئاً من نتاجه فقوله فاضاعه يقتضي ان الذي كان عنده قصر
في حقه حتى ضعف فبيع لضياعه وضعفه ولم يكره الرسول صلى الله عليه وسلم

ذلك وانما نهى عمر عن شرائه لكونه تصدق به قلت والاستدلال بمن
هذا الحديث مبني على تفسير الحمل المذكور فيحمل ان يقال ليس هذا وقفا
وانما هو هبة وخلة وقيل فيه في سبيل الله لكون المقصود من هذه الهبة
والعطية استعمال ذلك في الجهاد والفروا لانه هو الباعث على نقل الملك
فيها ولهذا قال صلى الله عليه وسلم العائد في هبته قسماء هبة ويحمل
ان يراد بذلك حقيقة الحبس وهو الظاهر من الحمل في سبيل الله بل قد
يكون هذا هو المتبادر من السبيل خصوصا وقد سماه صدقة في قوله ولا
تعد في صدقتك ولفظ الصدقة من الفاظ الوقف كما في حديث عمر في الوقف
فتصدق بها عمر وقوله صلى الله عليه وسلم والسلام ينقطع على ابن آدم الا بمثل
صدقة جارية ويقال في الاوقاف صدقة وعلى هذا افاضتكم بذكر الهبة
لمشابهة ارجاع الوقف للهبة لما في ذلك من الارجاع في العين بعد خروجها
ولهذا ذكره اوجرم شري الصدقة المتصدق بها الآن في ذلك عودا فيما خرج
عنه لله وسواء كان ذلك شراء بمن او ارجاعا بغير ثمن وعلى هذا اذا صار
صدقة عند الامام ثم دفعها اليه على وجه اخرج من اخذها اما تحريما او كراهة
على اختلاف القولين ولم يكره جمهور العلماء العود للاب في الهبة التي وهبها
لولده بل جوزوا له الرجوع فيها من حيث الخلة وان كان ذلك مشروطا بشرط
وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم واما ابو حنيفة فيمنع من ذلك
في حق كل ذي رحم محرم ومنع الاجنبي الذي ائيب على هبته ولم يمنعوا في
العود في الهبة المحضة اذا ارضاها عليها وكان ذلك بحوض فعلم ان لفظ =
الصدقة فيه قدر رائد على معنى الهبة فيتعلق به احكام واما اذا رجعت
الصدقة اليه بالارث فانه لا كراهة فيها عند جمهور العلماء وكان ابن عمر ينها
عنها وقد دل على عدم المنع حديث المرأة التي تصدقت على امها بجارية
ثم ماتت الام فقال النبي صلى الله عليه وسلم قيل أجر كن ~~ممن~~ وردها عليك
البركات

البركات كما يدل الحديث بظاهره على صحة الحكم بالرد في الموارث وعلى هذا التفسير
الثاني ارجح والله اعلم الوجه التاسع ما ثبت ان حسان بن ثابت باع صدقة
ابي طلحة بمال لكن اختلف في هذه الصدقة هل كانت وقفا او ملكا وهذه
هي التي حدث بها في الصحيح عن انس رضي الله عنه ان ابا طلحة كان اكثر الانصار
بالمدينة ما لا من نخل وكان احب امواله اليه بيرحاء وكانت مستقبله المسجد
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال
انس فلما نزلت لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون اقام ابو طلحة الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان الله تبارك وتعالى يقول لن تنالوا
البر حتى تنفقوا مما تحبون وان احب اموالي الي بيرحاء وانها صدقة لله ارجوها
برها وذخرها عند الله تعالى فضعها يا رسول الله حيث شئت فقال رسول الله صلى
عليه وسلم بخ ذلك مال راجح ذلك مال راجح وقد سمعت ما قلت واذا اري ان
ان تجعلها في الاقربين فقال ابو طلحة اضعل يا رسول الله ففسمها ابو طلحة
في اقاربه وبني عمه قال ابن عبد البر هكذا قال يحيى واكثر الرواة عن مالك في
هذا الحديث ففسمها ابو طلحة قال وذكر القاضي اسحاق بن اسحاق هذا الحديث
في كتابه المبسوط عن القعنبني باسناده سواء وقال في آخره ففسمها رسول الله
صلى الله عليه وسلم في اقاربه وبني عمه وذكر ابن عبد البر بعض الفوائد التي
تضمنها هذا الحديث ثم قال وفيه دليل على ان الوقف اذا كان على قوم
ولم يذكر فيه اعتقابهم او ذكرهم ولم يجعل بعدهم مرجعا مثل ان يقول على
المساكين او على ما لا يعدم وجوده من صفات البرقاتوا وانقضوا انها ترجع الى
اقرب الناس بالمحسوس يوم ترجع لا يوم خبث قلت ظاهر هذه القصة الوقف
فيخرج به على قسمة العين الموقوفة ويحتمل ان تكون هذه صدقة لاوقفا الوجه
العاشر ان بعض الصحابة سوغ نقل الملك في ايمان موقوفة تارة بالتصدق
بها وتارة ببيعها فاخرج ابو حفص باسناده الثابت عن عمار انه كان يبيع كسرة
الكعب

في صحيح البخاري: حيث اراد الله



الكعبة في [كل] عام فيقسمها على الحاج يستظلون بها على السمر وقال ثمانية
عن كسوة الكعبة حين اخبرته انها تدفن فقالت تباع ويجعل ثمنها في سبيل
الخير وهذا ظاهر في مطلق نقل الملك عند رجاء المصلحة قال ابن عقيل
وهذا يعطي جواز بيع بوازي المسجد اذا خلقت وقسمتها على الجيران المصلين
كما قسمت ستارة الكعبة على الحاج لأن الحاج للكعبة بمنزلة المصلين في المسجد
قلت وهذا الآن المصروف الى جهة من جهات الطاعات اذا بقيت منه بقية
صرف في جهته وقد احتج الامام احمد لهذه القاعدة بأنه فضل مال من مكان
فضل فجعله علي في مكاتب آخر الوجه الحادي عشر ان الاعيان الموقوفة كالدير
والمزارع والمنقولات انما وقفت ليعود ريعها على مستحقيه والمطلوب تجريا
على مناهج المعروف وطلب الاتصال الريح الى مستحقيه فالمطلوب من ذلك
حصول النماء الى اهله ووقوعه في ايدي مستحقيه مع زيادة استئمانه فاذا
ظهرت المصلحة في زيادة الريح وتنمية المغل ولم يعارض معارض ظهرت
مصلحة الاستبدال طلبا لتنمية المصالح وتكميلا للمقاصد ولهذا قيل
ان النقود لا تتعين بالتعيين في عقود البياعات بالتعيين كما هو احد
الروايتين عن احمد ومذهب ابي حنيفة وقال بعض الفقهاء ولا يتعين
في الودائع عند اطلاقها لان المقصود بها كونها وسائل واسباها الى المقاصد
والله اعلم بالمنهج الرابع في ادلة المنازعين وفي الجواب عنها وهي وجوه احدى
ما في الصحيحين عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال اصاب عمر ارضا بخير
فاني النبي صلى الله عليه وسلم يشتأمره فيها فقال يا رسول الله اني اصب ارضا
بخير لم اصب ما لا قط هو نفس عندي منه فمات امرني به قال ان شئت حبست
اصلها وتصدفت بها قال فتصدق بها غير ان لا يباع اصلها ولا يوهب ولا
يورث قال فتصدق عمر في الفقراء وفي القريب وفي الرقاب وفي سبيل الله
وابن السبيل والضيف والاجتاج على من وليها ان يأكل منها بالمعروف
او يطعم

ما صدق ما نشر في فتح الباري
ج ٤ ص ٢٢٢ طبع بوزن

او يطعم صدقا غير متمول فيه وفي لفظ غير متأثر وهذا اصريح بعدم
مساغ البيع والنقل ولأن الوقف مشتق عند اهل اللغة من وقوف
الداية فحقيقته ان يعطى حقيقة الاشتقاق وفي تغييره وتبديله مخالفة
لذلك ولأنه عين اخرجهما عن ملكه فانقطع جواز بيعها وابدائها قياسا
على العتق والهدي والاضاحي ولأن في بيعه والمبادلة به تفويتا لتعيين
الواقف خص هذه العين بكونها وقفا ففي بيعها والمبادلة بها قطع لتخصيص
الواقف وتعيينه وذلك ممنوع منه كما منع من مخالفة شرط الواقف خصوصا
وقد قال لا تباع وهذا ايضا حجة في المسألة فانه اذا كان الشرط الطارئ
على الوقف لا يجوز تغييره وتبديله للمصلحة مع كونه ليس من مقتضى الوقف
فما ثبت حكما شرعيا للوقف من حيث هو وقف أولى وأحرى ولأن الوقف
اذا كان مسجدا أمثلا فقد ثبت له حكم المساجد من عدم مكث الجنب فيه وجواز
الاعتكاف داخله والنهي عن انشاد الضالة فيه واحترام بقعته ونحو ذلك
وهذا امر متعلق بحقيقته فكيف يجوز تغيير هذه الاحكام وتبديل هذه
الأوصاف واحتجوا بجديد النجبية وهو ما رواه الهيثم بن كليب الشاشي
حدثنا ابن المنادي هو محمد بن عبيد الله حدثنا علي بن حجر القفطان حدثنا محمد بن سلمة
أخبرني ابو عبد الرحيم خالد بن ابي يزيد عن الجهم بن الجارود عن سالم بن عبد الله
ابن عمر أن عمر اهدى نجبية فاعطى بها ثلاثمائة دينار فاني عمر النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا بني الله اهدى نجبية لي اعطيت بها ثلاثمائة دينار فأبيعها واشتري
بثمنها بدنا فأخرها قال لا اخرها اياها وقال الامام احمد بن حنبل حدثنا محمد
ابن سلمة عن ابي عبد الرحيم عن الجهم بن الجارود عن سالم عن ابيه قال اهدى
عمر بن الخطاب نجبية اعطى بها ثلاثمائة دينار فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فقال يا رسول الله اهدى نجبية لي اعطيت بها ثلاثمائة دينار فأخرها
أو اشتري بثمنها بدنا قال لا ولكن اخرها اياها رواه ابو داود عن عبد الله بن محمد
النفيلي

هو
عبيد الله

النفيلي عن محمد بن سلمة ورواه البخاري في التاريخ عن محمد بن سلام عن محمد بن سلمة ورواه الإمام الحافظ ضياء الدين في كتابه في الأحاديث المختارة ومحمد بن سلمة ثقة روى له مسلم في صحيحه وقال محمد بن سعد هو ثقة فاضل عالم وخالد بن أبي يزيد هو خالد بن سمالك وهو ثقة روى له مسلم أيضا وقال الإمام أحمد وأبو حاتم الرازي لا بأس به ووثقه ابن معين وغيره والجواب أما حديث عمر رضي الله عنه في الوقف وقوله لا يباع أصلها ففي الدلالة منه وجوه أحدها أن منع البيع لم يثبت لذات الوقف بل إنما امتنع بيعه للشرط الواقع فيه وهو قوله لا يباع أصلها فلم قلتم أن ذلك ثبت لذات الوقف لا بالاشتراط وقد ذكره هذا غير واحد كالشيخ [تقي] الدين شارح الأحكام لعبد الغني الحافظ الثاني أن المراد لا يباع البيع المبطل لأصل الوقف الذي لا يقيم فيه مقامه بل يبيع ليؤكل ولهذا قرنه بالهبة والوراثه فالبيع والحالة هذه لا يجوز إجماعا لأن فيه إبطالا لأصل الوقف وذلك لا يجوز عند العلماء المجعدين على صحة الوقف ولزومه وإذا حمل البيع على هذا المعنى لم يخصص بحال فإن أحدا لا يجوز بيعه ليؤكل ثمنه الثالث أن يقال إن كان هذا حكما ثبت لذات الوقف وحقيقته لم يجز بيع الفرس الوقف عند تعطله ضرورة لثبوت المعنى المشترك لأفراده وإن لم يكن كذلك فلا حجة فيه على العموم الرابع أن يقال اللفظ عام دخله التخصيص أو التقييد بحالة التعطل والرجحان في الاستنباط فيحمل المنع على غير هاتين الحالتين بما ذكرناه من الأدلة وهذا لأن قوله لا يباع نهى أو نفي وهو قابل للتخصيص أو التقييد في الأزمان والأحوال فيخصص الحالتان المذكورتان وهذه الصيغة قد جاءت بخصوص في مواضع كقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة أن تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم وقد اتفقوا على تخصيص هذا الحكم بصور كالهجرة من دار الكفار لا يشترط لها محرم إجماعا ولذلك قالوا فيما إذا اشخصها الحاكم من بلد لها لسماع الدعوى لا يعتبر لها

في روض: نفس

كان في روض المحل ولعل ما ثبتناه هو الصواب

اشتراط

اشتراط وكذلك إذا مات زوجها في طريق الحج مضت في حجها وتنازعوا في تخصيص هذه الصيغة بحجة الاسلام كما هو معروف فذهب مالك والشافعي إلى هذه الصورة مستثناه من وجوب المحرم ومذهب أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه اشتراط المحرم في هذه الصورة وعن أحمد ثلاث روايات أخر غير هذه كقول الشافعي في عدم اعتبار المحرم أو استثناء العجز المستنة وإذا قيل باعتبار فهل [هو] شرط في الاستطاعة أم لا والجواب عن الثاني أن الاشتقاء لغة لا يقتضي عدم بيع الوقف عند تعطله وأبدا له عند رجحانه إذ حكم اللغة غير مقتضى الشرع وأيضا فوقوف الدابة لا أشعاره بالتأيد فيجوز أن يكون كذا وقتما وعلى هذا فليس بالاستحالة به كما ذكرناه مخالفة لذلك الثالث يمنع انتقال الموقوف عن ملكه كما هو أحد أقوال الشافعي وأحد الأقوال في مذهب أحمد وهو قول أبي حنيفة سلمنا لكن اللاحق بالعتق باجل يخرج العتق عن المالية بالاعتاق وبقيائها في الوقف فافترقا قال القاضي أبو الحسين ولد القاضي أبي يعلى احتجوا بأنه بالوقف زال ملكه على وجه القرية فلا يجوز التصرف فيه كزالته على وجه العتق قال والجواب إن الهدي الواجب بالنذر قد زال ملكه عنه ويجوز التصرف فيه بالذبح قبل محله وكذلك إذا نذر أن يتصدق بدراهم بعينه أو صرف ثمنها إلى الكعبة فاما العبد إذا اعتقه فلا سبيل إلى إعادة المالية فيه بعد عتقه لأنه اتلاف لماليتته إلى حصول فائده بآبائه وبيعه فصار شبهه بالهدي أولى من العبد إذا عتق انتهى كلامه والقول في الهدي والاضاحي في الأبد كذلك فلا فرق وقد ذكرناه سابقا ولو منع من مبادلة الهدي والاضاحي في الأبد كذلك فلا فرق والاضحية لم يلزم مثله في الموقوف لأن الوقف مراد للاستمرار والدوام فالاعتناء باستكمال المصالح فيه أتم واكمل بخلاف تلك إذا أمر فيها قريب والحكم فيها غير مستمر استمرار الوقف وعن الرابع قولهم في الأبدال والبيع تفويت لتعيين الواقف قلنا هذا غير مانع لوجه أحدها لو كان



[والجواب عن]

خارجا إلى الكعبة خارجا إليها
داره عديا إلى الكعبة خارجا إليها
خارجا إليها

لو كان الواقف حيا ورضي بالاستبدال والمناقلة فانه حينئذ ينعكس ذلك
مع عدم التسويج الثاني ان هذا باطل بالمهدي والأضحية عند من جوز
ابدالهما فانه اذا جاز ذلك للمهدي جاز لورثته الابدال لما اوجبه وتفويت
التعيين فيه الثالث ان الشرع يجوز له ابدال كثير مما عينه من مواضع العباد
واذا لم يلزمه الشرع بذلك ظهر ان الاعتبار بالتعيين شرعا لا بتعيين الواقف
والناذر الرابع ان هذا باطل بما اذا تعطلت منافع الموقوف اما في الفرس الجيس
فبالاتفاق واما في غيره فعند من سلمه فان فيه تفويتا لتعيين الواقف ايضا
الخامس ان اعتبار ارادة عين الموقوف اذا ظهرت المصلحة في الاستبدال به من
الواقف لا اعتبار بها عند القائل بهذا السادس ان الواقف وقفه فخرج عن ملكه
اما الى الموقوف عليهم او الى غيرهم فالمتصرف المتكلم فيه شرعا فالاعتبار بالمصلحة
الظاهرة فيه ولا اعتبار بتعيين الواقف عند رجحان المصلحة في غيره السابع ان
الواقف يقول في شرطه لا يتبع هذه الصدقة ولا شيء منها ثم انهم جوزوا بيع
الوقف وانقاض الوقف كاختسابه فاذا جاز مخالفة شرطه جاز مخالفة تعيينه
والعلق بخالفة شرط الواقف في قوله لا يتبع ضعيف لأن شرط الواقف
معتبر في ذلك عند رجحان المصلحة اما اذا كان الوقف قد خرب وتعطل فقد
نقض الامام احمد على مخالفة شرط الواقف في ذلك حتى انه يباع وان كان فيه
مخالفة ويوجب اكثر مما شرطه وان كان فيه مخالفة لشرطه واما اذا ظهرت المصلحة
في الاستبدال به فالكلام في مخالفة الشرط كالكلام في الاستبدال بالأصل فكما
سأع هذا سأع هذا ولا فرق والجواب عن الخامس قولهم ثبت لعين الوقف أحكام
لا يجوز تبديلها وتغييرها اذ هي تابعة لحقيقته وذاته قيل اجيب بان ذلك ثبت
للعين بشرط كونها وقفا فالأحكام تابعة للحقيقة بشرط البقاء على الوصف
والاستمرار على الحكم فمتى انتقلت الحكم آخر زالت تلك الأحكام وتبدلت تلك
القضايا وهذا ظاهر لا يخفى به كما ثبت لكثير من الأعيان أحكام مشروطة بذلك

النوع وكما ثبت للفرس الجيس اختصاص شرط كونه حبسيا ثم زال ذلك
الاختصاص والوصف عند بيعه وانتقل الحكم آخر وكما ثبت للحب
اختصاص بأحكام وللميت اختصاص بأحكام آخر وكذا في النكاح والطلاق
بسبب حل الاستمتاع بالعقد وبثبت تحريمه بالطلاق البائن وشرع
حل استخدام العبد القن وزول ذلك بالاعتاق وهذا ظاهر في مصادر
الشرع وموارده. والجواب عن مدلول حديث النجبية من وجوه أحدها
ان الجمهور بن الجارود فيه جهالة وهي مانعة من الأخذ بروايته الثاني ان
صحة الحديث موقوفة على اتصاله وقد قال البخاري في التاريخ عند ذكر
الحديث ولا يعرف لجمهور سماع من سالم الثالث ان النهي محمول على الكراهة
والنهي لا التحريم قاله القاضي ابو يعلى في كتاب التعليق وفيه نظر الرابع ان
يقال فرض المسألة كون العين التي وقع الاستبدال بها الرجح من الوقف وأولى
ونحن نمنع كون البدن المشتراة بثمن النجبية ارجح منها بالنسبة الى التقرب
الى الله تعالى بل النجبية كانت راجحة على ثمنها وعلى البدن المشتراة به وخير الرقاب
اغلاها ثمنا وانفسها عند اهلها والمطلوب أعلى ما يؤخذ فيما يؤخذ يتقرب
به الى الله تعالى وتجنب الدون في ذلك ولهمذا اوجب سلامة الأضحية من أشياء
واستحب من أشياء ففي كتاب البيان والتحصيل قال مالك قال غروة لبني
يا بني لا يهدي أحدكم الى الله ما يستحي أن يهديه الى كريمة فان الله اكرم الكرماء
الخامس ان يقال لو سلم كون الاستبدال بالمهدي والأضحية ممنوع منه لم يلزم
عدم جوازه في الأوقاف عند رجحان المصالح فان الوقف مراد لاستمرار ريعه
ودوام غلته بخلاف الهدى والأضحية وقال القاضي مجيبا عن الحديث ولأن
عمر رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعها من غير ان يقيم غيرها مقامها
وذلك لا يجوز عندنا قلت وهذا الجواب ضعيف فان في الحديث فاشترى بثمنها
بدنا فأخوها وما المراد الا فأخوها هديا والله اعلم المنهج الخامس في فوائد

تتبع هذه المسألة متعلقة بالاوقاف الأولى وقف العقار سائغ عند
السلف جائز عند كل الخلف وبعض العلماء يدعي فيه الاجماع سالفاً
قبل وجود من انكره خالفوا كشرح ونحوه ونقل عن بعض التابعين
أنه قال لا حبس عن فرائض الله الا في سبيل الله ونقل هذا المتن
مرفوعاً وهو حديث ضعيف وقال ابراهيم النخعي لا حبس الا في سبيل الله
الثانية اختلف العلماء في الوقف هل يقع لازماً كما في الحق او جائزاً يستباح
ارتجاعه الا أن يحكم به حاكم أو يخرج مخرج الوصية على قولين الأول قول
مالك والشافعي وأحمد والثاني قول أبي حنيفة وقد روى مالك عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه أنه قال لولا أن صدقتي بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا رجعتيها الثالثة هل يشترط اخراج الوقف عن يد الواقف على قولين
أحدهما أن ذلك ليس بشرط وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر
روايتيه والثاني هو شرط وهو قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى وقال
القاضي عن مالك أن الواقف يصرف ذلك في مصارفه لم يشترط اخراجه عن
يده قال ولم تختلف الرواية عنه أنه إذا لم يخرج عن يده ولم يكن يصرفه
في مصارفه أنه باطل الرابع اختلفوا هل يصح وقف الانسان على نفسه
أم لا على قولين هما روايتان عن أحمد أحدهما يصح وهو اختيار ابن عقيل
ومذهب أبي يوسف وابن سريج والثاني غير صحيح وهو قول أحمد في الرواية
الأخرى أختارها طائفة من أصحابه وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي
الخامسة اختلفوا في اشتراط الواقف النظر لنفسه هل هو صحيح أم لا فقال
أبو حنيفة والشافعي وأحمد هو صحيح وأبطله مالك السادسة هل يجوز للواقف
أن يشترط النفقة على نفسه من الوقف أم لا فذهب أحمد أن ذلك صحيح
بل يجوز له استثناء جميع النفقة في مدة حياته وأباه الباقر السابعة
نقل الحلواني عن شيخه أبي الخطاب أنه لا يجوز بيع الوقف عند تعطله وهذا

خلاف

خلاف ما ذكره أبو الخطاب في كتبه المشهورة نعم اختار أنه لا يجوز بيع الهدي
والأضحية ولا المبادلة بهما الثامنة نقل ابن حزم عن بعض الفقهاء في كتاب
الاجماع أنه لا يجوز بيع الحبس في دينه وهذا خلاف البرهان من الفقهاء
وفي السنن حديث سرق وقوله فباعه النبي صلى الله عليه وسلم وقد حمله أصحاب
أحمد على بيع منافعه ولهذا اختلفوا في المفلس إذا كانت له حرفة وقد بقيت
عليه بقية من الدين هل يؤجر على وفائها على قولين أحدهما يؤجر وهو ظاهر
مذهب أحمد وقول إسحاق والثاني لا يؤجر وهو قول أبي حنيفة ومالك
والشافعي والرواية الأولى عن أحمد - هـ آخر الكتاب والحمد لله وحده ^{والله}
على نبينا محمد الذي لا نبي بعده وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

يقول سليمان بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن عبد الله

ابن حمد الصنيع قد تم نقل هذه النسخة عن

نسخة بقلم العلامة الجليل فضيلة الشيخ

محمد بن عبد العزيز المانع مؤرخة

في يوم الخميس الحادي والعشرين

من شهر شعبان ١٣٥٨



وقد أتممت نقلها ضحوة يوم الأحد غرة جمادى الثانية سنة ١٣٧٧ هـ
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله وسلم على أفضل المخلوقين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً هـ